ما حُكِم عليه بالضرورة

من شعر الهذليين

(تحليل، ودراسة)

إعداد

د/ إيمان أحمد عبد التواب محمد

مدرس اللغويات بقسم اللغة العربية في كلية الدراسات

الإسلامية والعربية بنات -بني سويف

جامعة الأزهر

ما حُكِم عليه بالضرورة من شعر الهذليين

(تحليل، ودراسة)

إيمان أحمد عبد التواب محمد

قسم اللغويات، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات بني سويف- جامعة الأزهر.

البريد الإلكتروني: emanabdeltwab@yahoo.com

الملخص

يهدف هذا البحث إلى محاولة إبراز ملامح الضرورة في ديوان الهذليين، وذلك ليس على سبيل الاستقراء، ولكن من خلال محاولة رصدها في كتب النحاة، وقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي في رصد الضرورة، وذكر آراء العلماء فيها، محاولة إلقاء الضوء على مفهوم الضرورة لدى النحاة قدامى ومحدثين، والتعريف بالقبيلة وشعرائها، وقد جاءت الدراسة في مقدمة، وتمهيد، وفصلين.

المقدمة: تحدثت فيها عن دوافع اختياري لموضوع البحث، ومنهجي فيه.

التمهيد: تناولت فيه التعريف بالقبيلة (نسبها- منازلها – شعرائها)، كما تضمن الحديث عن عناية العلماء بشعر قبيلة هذيل، والتعريف بالديوان.

الفصل الأول: ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول: تناول الحديث عن مفهوم الضرورة.

المبحث الثاني:(تعدد اللهجات-تعدد الرواية)العلاقة بين هذه المصطلحات والضرورة الشعرية.

الفصل الثاني: يشتمل على عرض وتحليل الضرورة في الديوان، ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ضرورة الزيادة.

المبحث الثاني: ضرورة الحذف.

المبحث الثالث: ضرورة الإبدال.

ثم خاتمة ذكرت فيها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

الكلمات المفتاحية: ضرورة– لغة– تعدد الرواية – السليقة اللغوية.

What was necessarily judged from the poetry of Al-Hadhleen
(Analysis, study)

Iman Ahmed Abdul tawab Muhammad
Department of Linguistics, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls Beni Suef, Al-Azhar University.
Email: emanabdeltwab@yahoo.com

Abstract:
This research aims to try to highlight the features of necessity in the Diwan of Al-Hathliyin, not as an induction, but by trying to monitor them in the books of grammarians, has relied on the descriptive analytical approach in monitoring the necessity, and mentioned the views of scientists in it, trying to shed light on the concept of necessity among grammarians, old and modern, and the definition of the tribe and its poets, the study came in an introduction, a preface, and two chapters.
Introduction: In it, I talked about the motives for choosing the research topic, and my methodology in it.
Introduction: It dealt with the definition of the tribe (its lineage - its houses - its poets), and also included talking about the scholars' care for the poetry of the Hadeel tribe, and the definition of the Diwan.
Chapter One: It includes two sections:
The first topic: dealing with talking about the concept of necessity.
The second topic: (multiplicity of dialects - multiplicity of novel) the relationship between these terms and poetic necessity.
Chapter Two: It includes the presentation and analysis of necessity in the NAO, and includes three topics:
The first topic: the need to increase.
The second topic: the need to delete.

The third topic: the need for replacement.

Then a conclusion in which I mentioned the most important findings of the research.

Keywords: necessity - language - multiplicity of novel - linguistic salika.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد إمام المرسلين، وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين، وعلى صحبه أجمعين.

وبعد....

للشعرلغته الخاصة التي يجوز فيها ما لا يجوز في الكلام، وعلى الرغم من أنَّه يُعد المنهل الذي اعتمد عليه النحاة في التقعيد، استبعد النحاة العديد من الشواهد الشعرية لعلة الضرورة ، ورفضوا القياس عليها، وذلك لما للشعر من قيود خاصة لا توجد في النثر مما يتعلق بالوزن والقافية.

وقد اشتهرت بعض القبائل بكثرة شعرائها، وكثرة ما نقل عنها من قصائد شعرية، وعلى رأس تلك القبائل قبيلة هذيل، ومن هذا المنطلق طرأت لي فكرة محاولة استقراء الشواهد الشعرية التي ردها النحاة للضرورة، وخصصت منها بالدراسة الأبيات الشعرية التي تنتمي لقبيلة هذيل، محاولة الربط بينها وبين لهجة القبيلة، فكان عنوان البحث: " ما حُكِم عليه بالضرورة من شعر الهذليين (تحليل، ودراسة)".

وكان من دوافع اختياري لهذا العنوان:

١-أهمية الأشعار المنسوبة لهذه القبيلة؛ لشهرتها بالفصاحة، وكثرة شعرائها، فلغة هذيل من اللغات الفصيحة التي تُعدّ من أقرب اللهجات لقبيلة قريش، وشعرها عدَّه النحاة أساسًا للاحتجاج، لذلك نجد كتب النحو زاخرة بالشواهد الشعرية التي تنتمي لهذه القبيلة، وقد أشار النحاة إلى ما وقع من ضرائر في تلك الشواهد، مما دفعني إلى محاولة جمع هذه الضرائر، وبيان اختلاف النحاة فيها، كما حاولت – قدر استطاعتي- رصد الظاهرة التي أشار إليها النحاة في الديوان؛ للوقوف على مدى تكرارها فيه.

٢-أنَّ قبيلة هذيل قد شرَّفها الله بأن جاءت بعض كلمات القرآن بلغتها، لذلك نالت عناية الرواة والمؤلفين بتدوين أشعارها، وشرحها، فقد كان لشعر هذه القبيلة كبير الأثر في كتب النحاة، واللغويين.

٤-أنَّ الضرورة في ديوان الهذليين لم يتناولها أحد – على حسب اطلاعي- بالدراسة.

٥-أنَّ دراسة الضرورة في ديوان كامل لقبيلة بعينها يعطي صورة أوضح لسمات شعر هذه القبيلة، وقد يُخرج ظواهر عديدة عدَّها النحاة من الضرائر لخروجها عن المألوف من قواعدهم؛ فقد يكون نظام لهجي خاص بهذه القبيلة.

٦-أنَّ هذا البحث قد تناول بالدراسة شعر شعراء ينتمون إلى عصر من أزهى عصور الاحتجاج، عاشوا في وسط الجزيرة العربية، في معزل عن الاختلاط بالأمم الأخرى؛ فكان ديوانهم مصدرًا من مصادر الاستشهاد النحوي.

وقد تتبعت ما نسب من شواهد شعرية لهذه القبيلة في كتب النحاة، ممَّا خرج فيه شعراؤها عن قواعدهم، وقد انتهجت المنهج الوصفي في تعاملي مع الشواهد الشعرية، حيث قمت بجمعها من كتب النحاة، وبيان موطن الضرورة في كل بيت، كما انتهجت نهج ابن عصفور في ترتيب الضرائر في كتابه (ضرائر الشعر)، فبدأت بضرائر الزيادة، ثم ضرائر النقص.

وقد كان من أهم الكتب التي اعتمدت عليها في بحثي (ديوان الهذليين)، وكتاب (ضرائر الشعر) لابن عصفور، و(شرح المفصل) لابن يعيش، والخصائص.

وحاولت في هذا البحث دراسة شعر الهذليين بصورة مختلفة، فقد درست الشواهد النحوية في هذا الديوان من خلال رسالة ماجستير، أعدتها: منة عبد الرحيم التوم، في جامعة أم درمان الإسلامية- كلية اللغة العربية -السودان ، عام ٢٠٠٥م.

وكذلك دُرس أسلوب الشرط فيه من خلال رسالة دكتوراه، إعداد: د/ أحمد بشارة جمعة، جامعة أم درمان الإسلامية–١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.

ودُرست –أيضًا – أساليب النفي في الديوان من خلال رسالة ماجستير أعدها: عبد الله سحاب مطر العيساوي، جامعة أل البيت –كلية الآداب والعلوم الإنسانية –عام ٢٠١٦م.

وقد جاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد، وفصلين.

المقدمة: تحدثت فيها عن دوافع اختياري لموضوع البحث، ومنهجي فيه، وخطة البحث.

التمهيد: تناول التعريف بالقبيلة (نسبها– منازلها – شعرائها)، وعناية العلماء بشعر قبيلة هذيل، والتعريف بالديوان.

الفصل الأول: ويتضمن مبحثين:

المبحث الأول : مفهوم الضرورة.

المبحث الثاني:(تعدد اللهجات–تعدد الرواية)العلاقة بين هذه المصطلحات والضرورة الشعرية.

الفصل الثاني: ويشتمل على عرض وتحليل الضرورة في الديوان، ويتضمن ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ضرائر الزيادة.

المبحث الثاني: ضرائر الحذف.

المبحث الثالث: ضرائر الإبدال.

ثم خاتمة ذكرت فيها أهم ما توصل إليه البحث من نتائج، ثم أتبعتها بفهارس فنية .

تمهيد

التعريف بالقبيلة

أولًا: نسب قبيلة هذيل:

هذيل قبيلة من قبائل الحجاز، يعود نسبهم لهذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان، وولد هذيل بن مدركة: سعد بن هذيل، ولحيان بن هذيل، وعميرة بن هذيل، وهرمة بن هذيل[١].

وهم يلتقون في النسب مع الرسول –صلى الله عليه وسلم– في الجد مدركة بن عدنان، فمن عدنان تفرقت القبائل من ولد إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام[٢]، وأمهم خندف، وهي ليلى بنت حلوان بن عمران بن إلحاف بن قضاعة، وجميع ولد إلياس بن مضر من خندف[٣].

ونسب قبيلة هذيل – على حد قول ابن خلدون– واضح صريح محفوظ لم يدخله اختلاط، ولا عرف فيه شوب؛ لمَّا كانوا أهل شظف، ومواطن غير ذات زرع، وبعدوا من أرياف الشام والعراق، ومعادن الأدم والحبوب، فيؤمن عليهم لأجل ذلك من اختلاط أنسابهم وفسادها، فلا تزال بينهم محفوظة صريحة[٤].

ثانيًا: منازلهم:

ديارهم بالسروات، وسراتهم متصلة بجبل غزوان المتصل بالطائف، ولهم أماكن ومياه في أسفلها من جهات نجد، وتهامة، وبين مكة والمدينة[٥].

---

[١] جمهرة أنساب العرب صـ١١، وتاريخ ابن خلدون ٣٨٢،٣٨١/٢ ، وجمل من أنساب الأشراف للبلاذري ٢٠٩/١١، ومعجم قبائل العرب القديمة والحديثة ١٢١٣/٣.

[٢] جمهرة أنساب العرب صـ١١، وسيرة ابن هشام ٨/١.

[٣] العقد الفريد ٢٩٢/٣.

[٤] مقدمة ابن خلدون ٢٥٧/١.

[٥] تاريخ ابن خلدون ٣٨١/٢.

وهي تنقسم إلى قسمين: شمالي وجنوبي. وتقع ديار القسم الشمالي في أطراف مكة، من جهة الشرق والجنوب، ويتألف هذا القسم الشمالي من سبعة أفخاذ: المطارفة، والمساعيد، والسواهر، ولحيان، وعمرو، والجنابر.

وأمَّا القسم الجنوبي: فيدعى هذيل اليمن، ويتألف من الأفخاذ الآتية: الندوية، ودعد، والسروانة، والعاهلة[١].

وفيها يقول أميَّة بن أبي عائذ الهذلي[٢]:

هُذَيْلُ حَمُوا قَلْبَ الحِجَازِ وَإِنَّمَا ... حِجَازُ هُذَيلِ يَفْرَعُ النَّاسَ مِنْ عَلِ

وقبيلة هذيل من القبائل العربية الكبيرة التي كانت تعيش في القرن السادس للميلاد، كانوا يعيشون في جوار بني سُليم وكنانة، وجيران سعد بن بكر، وهوازن[٣]، وهي من القبائل العدنانية الموغلة في البداوة، حيث كانت منازلها في عزلة وسط الجزيرة العربية، تحفظها من اختلاط الأنساب[٤].

أمَّا بعد الإسلام فقد ترك كثير منهم الحجاز إلى بلاد الإسلام المفتوحة، وبقي عدد منهم في منازلهم بالحجاز.

والذي يهمنا من ذكر البقاع التي شغلتها قبيلة هذيل ببطونها العديدة أن يتبين لنا صلة هذه القبيلة بجيرانها، ومدى تأثرها بالقبائل الأخرى؛ لما له من أهمية قصوى في هذه الدراسة.

---

[١] معجم قبائل العرب القديمة والحديثة ١٢١٣/٣.

[٢] البيت من الوافر لأبي عائذ الهذلي في صفة جزيرة العرب صـ٨٧.

[٣] المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ١٢٦/٨.

[٤] هذيل في جاهليتها وإسلامها صـ١٣.

فقد كانت هذيل ببطونها المترامية تقع قريبة من الحضر الحجازي من جهة، والبدو في وسط الجزيرة من جهة أخرى؛ ولذلك كانت في نطقها حلقة وسطى بين الحضر من الحجازيين، وبين البدو الموغلين في البداوة من الأعراب[١].

وقبيلة هذيل من القبائل التي أثنى العلماء على لغتها، وأعربت في الشعر، وأكثر العلماء من الاستشهاد بشعر شعرائها في اللغة والقواعد[٢].

ويكفي هذه القبيلة شرفًا أنَّها تحتل المركز الثاني بين القبائل في نسبة ورود ألفاظ منتسبة إليها في القرآن الكريم، فقد أخذ القرآن من ألفاظ قريش بأوفر نصيب، تليها قبيلة هذيل[٣]، ممَّا يدل على فصاحة لغتهم، ونقائها، كما أنَّه يدل أيضًا على سيادتها وانتشارها.

ثالثا: شعرائهم:

أكثر العلماء من الثناء على شعراء قبيلة هذيل، والحديث عن كثرتهم وتفوقهم عن غيرهم من القبائل في هذا المضمار.

فقد نقل صاحب الأغاني عن الأصمعي قوله:" إذا فاتك الهذلي أن يكون شاعرًا، أو ساعيًا، أو راميًا، فلا خير فيه"[٤].

كما نقل عنه السكري في شرح أشعار الهذليين في تعليقه على قول أبي ذؤيب (من الكامل): والنّفْسُ رَاغِبَةٌ إذا رَغّبْتَهَا... وإذا تُرَدُّ إلى قَلِيلٍ تَقْنَعُ: "هذا أبرع بيت قالته العرب، عجبٌ من العجب جودة"[٥].

---

[١] المرجع السابق صـ١٨٣.

[٢] المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٢٢٣/١٦.

[٣] اللغات في القرآن لإسماعيل بن عمرو المقرئ . المقدمة صـ٦.

[٤] الأغاني ١٤٩/٢١.

[٥] البيت من بحر الكامل لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين صـ١١.

وقد ذكر ابن حزم الأندلسي أنَّ في هذيل نيفًا وسبعين شاعرًا[١] ، منهم في الجاهلية: أبو قلابة، وابن أخيه المتنخل، وأبو ضب، والأسود بن مرة، وعروة بن مرة، ومعقل بن خويلد، وعمرو ذو الكلب، وأخته جنوب، ومن المخضرمين: أبو ذؤيب، وأبو خراش، وأبو كبير، وساعدة بن جؤية، ومن الإسلاميين: البريق، وأبو صخر، وأمية بن أبي عائذ، وأبو العيال، ومسلم بن جندب، وغيرهم[٢].

وقد ترجم ابن قتيبة في كتابه (الشعر والشعراء) لأربعة وسبعين شاعرًا من قبيلة هذيل[٣]، كما حكى ابن رشيق قول حسان بن ثابت في شعرائهم أن أشعر الناس حيًّا هذيل، كما قيل إنّ أفصح الشعراء لسانًا وأعذبهم أهل السروات[٤]. وليس أدلُّ على فصاحة هذه القبيلة من رد سيدنا –عثمان رضي الله عنه– على من معه عندما عُرضت عليه المصاحف، فوجد فيها حروفًا من اللحن، فقال: لا تُغيروها فإنَّ العرب ستُعربها بألسنتها، لوكان الكاتب من ثقيف، والمملي من هذيل لم توجد فيه هذه الحروف [٥].

---

[١] العقد الفريد ٢٩٣/٣.

[٢] جمهرة أنساب العرب صـ١٩٨، وهذيل في جاهليتها وإسلامها صـ١٧٣، ١٧٤، والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ١٢٦/٨، و٢٢٣/١٦.

[٣] الشعر والشعراء من ٦٣٩/٢ إلى ٨٦٩/٢.

[٤] العمدة ٨٨/١، والمفصل في تاريخ العرب. ٢٤٢/١٧.

[٥] الإتقان في علوم القرآن ٣٢٠/٢.

رابعا: عناية العلماء بشعر قبيلة هذيل، والتعريف بالديوان:

قد كان لشعر قبيلة هذيل الحظ الأوفر من استشهاد اللغويين، والنحاة، وأصحاب المعاجم، وكتب التفسير، وغريب القرآن، فلغة هذيل كانت من أقرب اللهجات إلى قريش، بعيدة عن التأثر بلغات الأمم المجاورة[1].

وقد اهتم العلماء بجمع أشعار هذه القبيلة، وتدوينها، ومن أهم الكتب التي عنيت بجمعها، وشرحها كتاب : شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري، رواية علي بن عيسى النحوي عن أبي بكر أحمد بن محمد الحلواني، الناشر: مكتبة دار العروبة –مصر، مراجعة الأستاذ /محمود محمد شاكر، وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج.

ولابن جنى كتاب ضم بين دفتيه أشعار العديد من شعراء قبيلة هذيل، وقد عنون له بـ: التمام في تفسير أشعار هذيل ممَّا أغفله أبو سعيد السكري، راجعه: د/ مصطفى جواد، نشر: مطبعة العاني– بغداد، سنة ١٣٨١هـ–١٩٦٢م.

كما قام عدد من العلماء بجمع أشعار بعض شعراء قبيلة هذيل في ديوان منفصل، فعلى سبيل المثال : ديوان أبي ذؤيب الهذلي، طبعته: دار صادر – بيروت، عام: ٢٠٠٣م–١٤٢٤هـ.

ومن الكتب التي تناولت أشعار الهذليين بالجمع والدراسة كتاب: شعر الهذليين في العصرين الجاهلي والإسلامي، تأليف: د/ أحمد كمال زكي، نشرته دار الكاتب العربي للطباعة والنشر – القاهرة، سنة ١٣٨٩هـ– ١٩٦٩م.

---

[1] هذيل في جاهليتها وإسلامها صـ١٦٤، ١٧٦.

خامسًا: التعريف بالديوان:

كان من أهم المصادر لهذه الدراسة في التخريج لأشعار الهذليين، والتوثيق لها كتاب ديوان الهذليين، تحقيق: أحمد الزين، ومحمود أبو الوفا، نشرته دار الكتب المصرية سنة: ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م، وقد قسم الحديث عن شعراء قبيلة هذيل إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: خصه بشعر أبي ذؤيب، وساعدة بن جؤية.

والقسم الثاني: خصه بشعر المتنخل، وعبد مناف بن ربع، وصخر الغي، وحبيب الأعلم، وأبي كبير، وأبي خراش، وأمية بن عائذ، وأسامة بن الحارث، وأبي الملثم، وأبي العيال، وبدر بن عامر.

والقسم الثالث: شعر مالك بن خالد، وحذيفة بن أنس، وأبي قلابة، ومعقل بن خويلد، وقيس بن عيزارة، ومالك بن الحارث، وأبي جندب، وأبي بثينة، وعمرو بن الداخل، وساعدة بن العجلان، وعمرو ذي الكلب،وجنوب أخته.

وقد ذُكر في مقدمة الديوان أنَّه يشتمل على ثمانية أجزاء: خمسة منها من رواية أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري عن الأصمعي.

ومن المراجع التي رجعت إليها في التوثيق لبعض الأبيات، ومقابلة الروايات، كتاب: شرح أشعار الهذليين، لأبي سعيد الحسن بن الحسين السكري(السابق الذكر)، وهو رواية أبي الحسن علي بن عيسى بن علي النحوي عن أبي بكر أحمد بن محمد الحلواني .

الفصل الأول

المبحث الأول

مفهوم الضرورة الشعرية

الضرورة لغة: اسم لمصدر الاضطرار، يُقال: حملتني الضرورة على كذا، أي: اضطر[١]، والضرورة مشتقة من الضرر، وهو النازل مما لا مدفع له[٢].

وقد اختلف النحاة في تعريف الضرورة الشعرية، ولهم في تحديد مفهومها ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: يجوز للشاعر ما لا يجوز له في الكلام، بشرط أن يضطر إليه، ولا يجد عنه مندوحة، وأن يكون في ذلك ردُّ فرع إلى أصل، أو تشبيه غير جائز بجائز[٣].

فعلى هذا المذهب لابد من تحقق شرطين لقبول الضرورة، الأول: أن يضطر الشاعر للخروج عن القاعدة لإقامة وزن البيت، والثاني: أن يكون للضرورة وجه تحمل عليه.

وقد نسب النحاة هذا المذهب لسيبويه[٤]، مستدلين بقوله في باب (ما يكون فيه الفعل مبنيًّا على الاسم): "ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنيًّا على الاسم، ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول، ومن حال بناء الاسم عليه، ويشغله بغير الأول، حتى يمتنع من أن

---

[١] لسان العرب ٤٨٣/٤

[٢] الضرائر، وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ٦.

[٣] المرجع السابق صـ٦.

[٤] ارتشاف الضرب ٣٧٧/٥، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ٦.

يكون يعمل فيه، ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام، قال الشاعر، وهو أبو النجم العجلي[١]:

قد أَصبحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعى ... علّى ذَنْبًا كلُّه لم أَصْنَعِ

فهذا ضعيف، وهو بمنزلته في غير الشعر؛ لأنَّ النصب لا يكسر البيت، ولا يُخِلُّ به ترك إظهار الهاء"[٢].

فقد فسر النحاة هذاالنص بأنَّ الضرورة تكون قبيحة إذا لم يضطر إليها الشاعر لإقامة وزن البيت، فيكون حكمها في الشعر كحكمها في غير الشعر من عدم الجواز، والضعف.

ولأبي سعيد السيرافي رأي آخر في تفسير قول سيبويه، فهو يرى أن نحو: (زيد ضربت) قبيح، ومع قبحه هو جائز في الكلام، والدليل على جوازه، بيت أبي النجم العجلي؛ لأنَّ الشاعر لو قال: (كلَّه لم أصنع)لاستقام البيت، ولم ينكسر، فلم تدعه الضرورة من جهة الشعر إلى رفعه، فعلم بذلك جوازه في غير الشعر[٣] .

وقد اختار هذا المذهب ابن مالك[٤]، فالضرورة عنده ما لا مندوحة للشاعر عنها، ورده أبو حيان بأنَّه ما من ضرورة في شعر العرب إلَّا ويمكن تبديلها، ونظم شيء مكانها، فعلى مذهب ابن مالك لا يكون في كلام العرب ضرورة[٥].

---

[١] البيت من الرجز لأبي النجم العجلي في شرح أبيات سيبويه السيرافي ١٣/١، وشرح الكافية الشافية ٣٤٥/١، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد صـ٢٨١.

والشاهد فيه: أنه حذف الضمير العائد إلى المبتدأ، وهو لفظ (كله).

[٢] الكتاب ٨٥/١.

[٣] شرح الكتاب للسيرافي ٣٨٠/١.

[٤] شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٢/١.

[٥] التذييل ٢٣٨/٤.

المذهب الثاني: يجوز للشاعر ما لا يجوز له في الكلام، اضطر إلى ذلك أو لم يضطر؛ لأنه موضع ألفت فيه الضرائر، وقد نُسب هذا المذهب لجمهور النحاة[١]، وعليه ابن عصفور، وأبو حيان[٢].

ويفهم هذا التعريف للضرورة من قول ابن جني في حديثه عن إضافة المصدر إلى الفاعل: " ألا تراه ارتكب ههنا الضرورة مع تمكنه من ترك ارتكابها، لا لشيء غير الرغبة في إضافة المصدر إلى الفاعل دون المفعول"[٣].

فالمقصود بالضرورة وفق هذا المذهب أنها من تراكيبهم الواقعة في الشعر، المختصة به، ولا يقع ذلك في النثر، وإنَّما يستعملون ذلك في الشعر خاصة، دون الكلام[٤].

يقول الشاطبي: " إنَّ الضرورة عند النحويين ليس معناها أنَّه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر، إذ ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره"[٥].

وقد علق الدكتور إبراهيم أنيس على نظرة النحاة للضرورة الشعرية على أنَّ الشاعر قد اضطر اضطرارًا لسلوك هذا الشطط، خضوعًا للوزن الشعري، والقوافي الشعرية، ثم استنبطوا عدة ظواهر لتلك الضرورة، فجعلوا بعضها سائغًا مقبولًا، وبعضها قبيحًا، فهم يتصورون الشعراء مكبلين بقيود ثقيلة أثناء نظمهم، وهو يرى أن الشعراء على خلاف ما ذكر النحاة، فهم يميلون إلى

---

[١] خزانة الأدب ٢٨٦/٩، والضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر صـ٦.

[٢] ضرائر الشعر صـ١٣، والمقرب صـ٥٥٦، والتذييل ٢٣٨/٤.

[٣] الخصائص ٤٠٨/٢.

[٤] همع الهوامع ٢٧٣/٣.

[٥] المقاصد الشافية ٤٩٧/١.

الحرية، والحرص على الخروج عن المألوف، وهو في هذا ككل فنان لا يعبأ بمظهر، أو تقاليد [١].

وأميل إلى ما يراه الدكتور رمضان عبد التواب من أنَّ ما ذهب إليه الجمهور في تعريفهم للضرورة بأنّها عبارة عن مخالفة المألوف من القواعد سواء اضطر الشاعر إلى ذلك أو لم يضطر، فيه بعد عن المعنى اللغوي للضرورة، وهو الاضطرار [٢].

وأرى أنَّ الضرورة خروج الشاعر عن قواعد النحاة إمَّا لأنَّه اضطره إلى ذلك وزن الشعر وموسيقاه، وإمَّا أن يكون هذا الخروج جاء موافقًا للهجة قبيلته، وسليقته اللغوية.

وتظهر ثمرة الخلاف بين المذهبين في أنَّ ما يجد الشاعر عنه بدلًا لا يُعدُّ ضرورة على المذهب الأول، ولكنه ضرب من التعبير المباح في الشعر والنثر على السواء [٣].

المذهب الثالث: الذي يأتي به الشاعر إما أن يكون له وجه في العربية، وحينئذ لا يكون ضرورة، وإمَّا ألا

يكون له وجه منها، وحينئذ يُسمى باسمه الحقيقي، وهو الغلط أو الخطأ [٤]، قاله ابن فارس [٥].

---

[١] من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس صـ٣٤٣، ٣٤٤.

[٢] فصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبد التواب صـ١٦٣.

[٣] لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية صـ١٠٥.

[٤] لغة الشعر صـ١٠٨.

[٥] الصاحبي صـ٢١٣.

يقول ابن فارس: " فكلُّه غلط وخطأ، وَمَا جعل الله الشعراء معصومين يُوَقَّوْن الخطأ والغلط، فما صحَّ من شعرهم فمقبول، وما أبته العربية وأصولها فمردود"[١].

وقد اعترض عليه الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف بأنَّه بعد أن لام على النحاة احتجاجهم بأنَّ الشعراء أمراء الكلام، متسائلًا: لم لا. يكون الخطباء أمراء الكلام، ولم يجوز لهؤلاء الأمراء أن يُخطئوا، ويقولوا ما لم يقله غيرهم؟[٢].

اعترف في موضع آخر بأنَّ الشعراء أمراء الكلام، يقصرون الممدود، ويُقدِّمون ويؤخرون[٣]، فلم أجاز لهم ما حرمه عليهم في غير هذا الموضع، ولم لا يُسمي هذا ضرورة ما دام هذا خاصًا بالشعر[٤].

وللنحاة آراء أخرى في تعريف الضرورة[٥]، وقد اكتفيت بذكر الأشهر من الآراء في المسألة، بقدر ما يحتاج إليه البحث من تحليل للأبيات، ومواضع الضرورة فيها.

وللنحاة آراء أخرء في تعريف الضرورة[٦]، وقد اكتفيت بذكر الأشهر من الآراء في المسألة، بقدر ما يحتاج إليه البحث من تحليل للأبيات، ومواضع الضرورة فيها.

---

[١] الصاحبي صـ٢١٣.

[٢] ذم الخطأ في الشعر صـ٢١.

[٣] الصاحبي صـ٢١٣.

[٤] لغة الشعر صـ١١٠.

[٥] يُنظر: المقاصد الشافية ٤٩٤/١، والضرائر وما يسوغ للشاعر صـ٨، ولغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية صـ١٠٥.

[٦] يُنظر: المقاصد الشافية ٤٩٤/١، والضرائر وما يسوغ للشاعر صـ٨، ولغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية صـ١٠٥.

أنواع الضرورة:

قسمها السيرافي إلى سبعة أقسام: الزيادة والنقصان، والحذف، والتقديم، والتأخير، والإبدال، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجه آخر على طريق التشبيه، وتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث[١].

بينما قصرها ابن عصفور على: الزيادة، والنقص، والتأخير، والبدل[٢].

والزيادة إمَّا زيادة حرف، أو حركة، أو إظهار مدغم، أو تصحيح معتل، أو قطع ألف وصل، أو صرف ما لا ينصرف[٣].

والنقص منحصر في نقص حركة، أو نقص حرف، او نقص كلمة[٤].

والتقديم والتأخير ينحصر في تقديم حركة ، وتقديم حرف، وتقديم بعض الكلام على بعض[٥].

والبدل إمَّا إبدال حركة من حركة، وإمَّا حرف من حرف، وإمَّا كلمة من كلمة، وإمَّا حكم من حكم[٦].

---

[١] شرح الكتاب للسيرافي ١٨٩/١.

[٢] ضرائر الشعر صـ١٧.

[٣] شرح الكتاب للسيرافي ١٨٩/١.

[٤] ضرائر الشعر صـ٨٤.

[٥] المرجع السابق صـ١٨٧.

[٦] المرجع السابق صـ٢١٦.

المبحث الثاني

(تعدد اللهجات–تعدد الرواية) العلاقة بين هذه المصطلحات والضرورة الشعرية

لاختلاف اللهجات، وتعدد الرواية أثر كبير في الحكم على عدد غير قليل من الاستعمالات اللغوية التي وردت في الشعر بأنَّها من قبيل الضرورة الشعرية. فقد فضَّل النحاة بعض القبائل على بعض، فهم يرون أنَّ لكل لهجة من اللهجات هنة؛ لذلك فضَّلوا لهجة قريش– نطقها ورسمها وإعرابها ووضعها واشتقاقها؛ لأنَّها أفصح اللهجات العربية وأصفاها[١].

وقد كان هناك شبه إجماع من العلماء على أنَّ أفضل اللهجات هي لهجة قريش، الأمر الذي جعلهم يحكمون على كثير من الاستعمالات اللغوية التي تنتمي إلى قبائل أخرى بأنَّها من قبيل الضرورة، وأرى أن خير ما قيل في اختلاف اللهجات، والمفاضلة بينها ما قاله ابن جني من أنَّ اللغات كلها حجة؛ لأن لكل واحد من القومين ضربًا من القياس يؤخذ به، وليس لنا أن نردَّ إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من الأخرى، لكن الأمثل أن نتخيّر إحداهما فنقويها على أختها، ونعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها، فأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا[٢].

فالأفضل من وسم اللغة، أو الظاهرة اللغوية بالشذوذ والقلة –كما فعل أبو البركات الأنباري في وصفه إحدى القراءات بأنَّها شاذة جاءت على لغة

---

[١] في تاريخ الأدب الجاهلي صـ١٠٠.

[٢] الخصائص ١٢/٢.

شاذة[١]–أن ننسب تلك الاستعمالات اللغوية إلى أصحابها، أووصف اللغة بأنَّها قليلة.

فليس من المقبول أن نفرض لهجة على أخرى،أونردَّها بها، ولكن يمكن وصف إحدى اللهجات بأنَّها أفصح من الأخرى.

فالقرآن الكريم قد نزل بأكثر من لغة، حيث اشتمل على استعمالات لغوية وألفاظ تنتمي لقبائل متعددة منها قبيلة هذيل، مما يدل على فصاحتها، في حين عدَّ النحاة الكثير من الظواهر التي وردت في أشعار قبيلة هذيل من الضرائر، مع موافقتها للهجتهم، ولا أرى مسوِّغًا لذلك إلَّا ما ذكره صاحب كتاب (لغة الشعر)من أنَّهم كانوا يحاولون وضع قانون يجمع شتات اللغة ويلم أطرافها، ويميز حدودها، رغبة منهم في جمع اللسان العربي على لغة واحدة ذات قواعد غير متفرعة، فتشتيت الدارس بين العديد من اللهجات قد يصعب الأمر عليه في تلقي اللغة ودراستها.

كما أوافقه الرأي في أنَّ محاولة النحاة لطرد القاعدة، واعتبار لغة معينة أساسًا للتقعيد لو اعتمد على لغة القرآن لكان أكثر قوة، وذلك بوصفه اللغة المشتركة بين العرب جميعًا، ولكنهم على النقيض من ذلك نجدهم ينكرون بعض الاستعمالات القرآنية في قراءة الجماعة[٢].

كما أنهم قد وصفوا بعض الاستعمالات اللغوية التي وردت في الشعر ممَّا لها نظائر في القراءات بأنَّها ضرورة.

ولكن هذا لم يكن رأيًا للجميع، فابن جنِّي يرى أنَّ اللغات كلها حجة، وأنَّ كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه، وأنَّ القرآن يجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه[٣].

---

[١] الإنصاف٢/٥٨٦.

[٢] لغة الشعر صـ٣٠٩.

[٣] الخصائص ١٢/٢.

يبقى لنا الإجابة عن: هل كل ما كان لغة لقبيلة يُقاس عليه؟ وهل لنا أن نعتبر الاستعمالات التي تخرج عن القاعدة، ولها نظائر في القراءات القرآنية بأنَّها ضرورة؟

تنوعت أساليب العلماء في التعبير عن تأييد الرأي القائل بحجية اللغات، فابن جني يرى أنَّ اللغات كلها حجة، وأبو حيان يقول: " إذا كان لغة لقبيلة قيس عليه"، كما يرى الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف أنَّ كل ما كان لهجة استعمال سائغ مقبول معترف به من أبناء البيئة اللغوية التي قيل فيها النص، وإذا كان في الشعر فهو من خصائص اللغة المشتركة، وإن أهمله النحاة[١].

بينما يرى ابن الأنباري أنَّنا لو طردنا القياس في كل ما جاء شاذًّا مخالفًا للقياس، وجعلناه أصلًا لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يُجعل ما ليس بأصل أصلًا، وذلك يُفسد الصناعة[٢].

ولا أوافق الدكتور رمضان عبد التواب الرأي في ما ذهب إليه من القول بأنَّ الضرورة خطأ غير شعوري من النحاة، ولا يجوز القياس على أخطائهم، ولا على الضرورة[٣].

فإذا رجعنا إلى الأصل اللغوي للفظ (خطأ)، وجدنا أنَّه يُستخدم فيما لا يُتعمد فيه[٤]، وهؤلاء الشعراء الذين نُسب لهم الخطأ كانوا ينطقون عن سليقتهم اللغوية التي جبلوا عليها، وهم كانوا فصحاء بالفطرة، لا عن تعلم، فلا يُتصور خطأهم في اللغة، خاصة إذا كان هذا في قصائدهم الشعرية التي كانوا يتفننون

---

[١] الخصائص ١٢/٢، والتذييل ٢٨/٢، ولغة الشعر صـ٣١٦.

[٢] الإنصاف ٣٧٣/٢.

[٣] فصول في فقه العربية صـ١٩٢.

[٤] تهذيب اللغة ٢٠٧/٧، والقاموس المحيط صـ٣٩.

فيها، ويتأنون في صياغة العديد منها، حتى سُميت بعضها بالحوليات، فخروجهم عن القاعدة إمَّا كان لإقامة الوزن، أو جاء الخروج موافقًا للهجتهم.

وقد نقض الدكتور هذا القول حين طالب الباحثين بإحصاء الضرورات الواردة في الشعر، وذلك باستقراء الأشعار حتى يبنى من خلال هذا الاستقراء قواعد للغة الشعر[١]، فكيف عدَّها أخطاء لا يجوز القياس عليها، وطالب بإحصائها لوضع القواعد من خلالها.

والذي أميل إليه هو تقنين القياس على كل ما كان لغة لقبيلة، فما ورد من أنَّه لغة لقبيلة ينبغي قبوله، ولكن إن كان قليلًا نادرًا ينبغي ألّا يُتوسَّع في القياس عليه، فقد حكى ابن جنّي في المحتسب أنَّ عمر سمع رجلًا يقرأ {عَتَّى حِيْن}[٢]، فقال: من أقرأك؟ قال: ابن مسعود، فكتب إليه: إنَّ الله عزَّ وجلّ أنزل القرآن عربيًّا، وأنزله بلغة قريش، فأقرئ الناس بلغة قريش، ولا تُقرئهم بلغة هذيل. والسلام"[٣].

أمَّا عن تعدد الرواية فسيظهر من خلال البحث أنَّها لعبت دورًا في دخول العديد من الأبيات في نطاق الضرورة الشعرية، وقد ذكر العلماء عدَّة أسباب لاختلاف رواية البيت الواحد، منها تغيير الرواة، أو النحاة، أو الشعراء أنفسهم. يقول أبو الفرج الأصبهاني:" قال الهذلي: فجئت الفرزدق فأمر لي بستين دينارًا وعبد، ودخلت على رواته فوجدتهم يعدلون ما انحرف من شعره" [٤].

ولكن من خلال البحث نجد أنَّ رواية البيت –في العديد من المسائل– خالية من الضرورة في ديوان الهذليين، مشتملة عليها في كتب النحاة.

---

[١] فصول في فقه العربية صـ١٩٢.

[٢] سورة الذاريات أية ٤٣.

[٣] المحتسب ١٤/٢.

[٤] الأغاني ١٨١/٤.

فقد يكون مرجع اختلاف رواية البيت الواحد هو اختلاف اللهجات، فقد ذكر بعض العلماء أنَّ الرواة كانوا يروون الشعر بلهجتهم الخاصة ، يقول البغدادي في حديثه عما رواه سيبويه : "وربما رُوي البيت الواحد من أبياته أو غيرها على أوجه مختلفة، ربما لا يكون موضع الشَّاهد في بعضها، أَو جميعها، ولا ضير في ذلك ؛ لأنَّ العرب كان بعضهم ينشد شعره للآخر، فيرويه على مقتضى لغته التي فطره الله عليها، وبسببه تكثر الروايات في بعض الأبيات فلا يُوجب ذلك قدحًا فيه، ولا غضًا منه" [١].

وعليه فلا يُمكن القدح فيما يرويه النحاة، فإنَّهم ثقة فيما يروونه عن العرب، لاسيما سيبويه، فالأولى قبول الروايات على تعددها، وإن كان هذا لا يمنعنا من مقابلة بعضها ببعض، وتفضيل إحدى الروايات إذا وجد ما يعضدها، ولكن هذا لا يعني ردَّ الأخرى ورفضها.

ويمكن القول بأنَّ ما جاء مخالفًا للقواعد في الشعر إمَّا جاء موافقة للهجة الشاعر، وإما خاصًّا باللغة الشعرية وذلك إذا لم يكثر استخدامه، أو لم يرد في النثر، أو لم تعضده قراءة قرآنية.

وخير ما قيل في تعليل الضرورة قول ابن جني: " فإما أن يكون شيئا أخذه عمن ينطق بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه، على حد ما قلناه فيمن خالف الجماعة وهو فصيح، وإمَّا أن يكون شيئا ارتجله..... فإن الأعرابي إذا قويت فصاحته، وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به "[٢]

---

[١] خزانة الأدب ١٧/١.

[٢] الخصائص ٢٦/٢، ٢٧.

الفصل الثاني

المبحث الأول: ضرورة الزيادة

وهي منحصرة في: زيادة حرف، وزيادة حركة، وزيادة كلمة، وزيادة جملة[١].

زيادة الحرف:

١-صرف الممنوع من الصرف) صيغة منتهى الجموع) :

صيغة منتهى الجموع قد حدها سيبويه بما كان على مثال (مفاعل، أومفاعيل)، وهذه الصيغة تمنع من الصرف لأنَّ فيها علَّة تقوم مقام علتين؛ فهذا الجمع على مثال لا يكون عليه الواحد، والواحد هو الأصل، فبخروج هذه الصيغة عن صيغ الآحاد، وفرعيتها بدلالتها على الجمعية استحقت منع الصرف[٢].

ولأن الأصل في الأسماء الصرف[٣]، فقد ورد صرف الممنوع من الصرف في ديوان الهذليين، ومنه قول أبي كبير الهذلي[٤]:

مِمَّنْ حَمَلْنَ به وهُنَّ عَواقِدٌ ... حُبُكَ النِّطاق فشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ

والشاهد في البيت: في قوله (عواقد)، فهي على صيغة منتهى الجموع، وهي تقتضي المنع من الصرف، ولكن الشاعر صرفها، وقد جعل النحاة صرف

---

(١) ضرائر الشعر صـ١٧.

(٢) الكتاب ٢٢٧/٣، والمقتضب ٣٢٧/٣.

(٣) الاقتراح في أصول النحو صـ٣٩٧

(٤) البيت من الكامل لأبي كبير الهذلي، واسمه عامر بن الحليس، والبيت منسوب له في ديوان الهذليين ٩٢/٢، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٩٢/١، وشرح الكافية الشافية ١٠٤١/٢.

والبيت نُسب له أيضًا في ضرائر الشعر صـ٢٣، والمقاصد الشافية للشاطبي ٢٦٧/٤ولكن روايته فيهما: حُبُكَ النِّطاق فعاش غَيْرَ مُهَبَّلِ، وفي الشعر والشعراء ٦٦٠/٢برواية: فَعَاشَ غَيْرَ مُثَقَّلِ .

الممنوع من الصرف في البيت للضرورة بغرض إقامة الوزن[١]، والصرف للضرورة كثير[٢]؛ إذ فيه عودة إلى الأصل، فهو من الضرائر الحسنة.

وتقطيع البيت كالآتي:

مِمَّنْ حَمَلْ/ نَ به وهُنْ/ نَ عَواقِدٌ ... حُبُكَ النِّطا/ ق فشَبَّ غَيْ/ رَ مُهَبَّلِ

/o//o/o/ o//o/// o//o/// .o//o/// o//o/// o//o/// o//o///

متْفاعلن متفاعلن متفاعلن. متفاعلن. متفاعلن متفاعلن

وأرى صحة ما ذكره محقق كتاب (حاشيتا ابن هشام على ألفية ابن مالك) من أنَّ حذف التنوين من (عواقد) لن يؤثر على وزن البيت؛ لأنَّ مد الصوت بالضمة حينئذ يقوم مقام الساكن[٣].

وصرف الممنوع كثير في العربية؛ لأنَّ فيه ردًا إلى الأصل [٤] ، كما أنَّه ورد في القرآن الكريم، وقراءاته[٥]، مما يدل على فصاحته.

---

(١) حاشيتا ابن هشام على ألفية ابن مالك ١٢٧٥/٢.

(٢) تمهيد القواعد ٤٠٨٠/٨.

(٣) يُنظر كتاب حاشيتي ابن هشام على ألفية ابن مالك تذييل صفحة١٢٧٥، الجزء الثاني.

(٤) ذكر السيرافي عددًا من الشواهد الشعرية لصرف الممنوع من الصرف ١٩١/١، ١٩٢، ويُنظر أيضًا: شرح الكافية الشافية ١٠٤١/٢، وتمهيد القواعد ٤٠٨٠/٨.

(٥) ورد صرف الممنوع في(سلاسلًا)في قول الله تعالى: {إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَ وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا} (الإنسان آية ٤)، و(قواريرًا) في قوله تعالى: { وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا} (الإنسان آية ١٥)، وقد جعل النحاة الصرف في الأية للتناسب؛ لأنَّه لا ضرورة في القرآن الكريم. يُنظر: الحجة في القراءات السبع صـ٣٥٨، والنشر في القراءات العشر ٣٩٤/٢، ٣٩٥.

ونقل السيرافي ما حكاه الكسائي من أن العرب يصرفون كل ما لَا ينصرف إلا (أفعل منك)[١]، كما ذكر مكي بن أبي طالب، وابن عصفور، و أبو حيان أنَّها لغة لبعض العرب، ونقلوا عن أحمد بن يحيي، والْأَخْفَش، والزجاجي أنهم سمعوا من العرب من يصرف هذا وجميع مالا ينصرف[٢].

وبالرغم من وصف السيرافي هذه الزيادة بأنَّها جيدة مضطردة؛ لأن فيها ردَّ الأسماء إلى أصلها من الصرف، ودخول التنوين عليها، فهو يرى أنَّ جودتها لا تخرجها عن ضرورة الشعر[٣].

٢-إشباع الحركة فينشأ عنها حرف من جنسها:

الإشباع إتمام الصوت بالحركة[٤]، وقد عبَّر عنه ابن جنِّي بأنَّه مطل للحركات بحيث تتولد الألف عن إشباع الفتحة، والياء عن إشباع الكسرة، والواو عن إشباع الضمة[٥]، والحديث هنا يتناول الإشباع الذي لا يؤدِّي إلى تغيير حكم إعرابي، فعلى الرغم من شيوع الإشباع في كلام العرب[٦]شعرًا ونثرًا، اختلف النحاة في تفسيره، فمنهم من يراه خاضعًا لقوة النبر؛ بغرض التركيز والضغط على معنى معين[٧]، ومنهم من يراه جزءًا من الضرورة الشعرية، له دواعٍ عروضية[٨]، ومنهم من يراه أسلوبًا من أساليب العربية، فهو عندهم لغة

---

[١] شرح السيرافي ١/١٩١.

[٢] مشكل إعراب القرآن ٢/٧٨٣.، وضرائر الشعر صـ٢٥، والارتشاف ٢/٨٩١.

[٣] شرح السيرافي ١/ ١٩١.

[٤] المحكم في نقط المصاحف صـ١٧٧.

[٥] الخصائص ٣/١٢٣.

[٦] الإنصاف ١/٢٧.

[٧] المحتسب ١/٣٧١، ولغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية صـ١٦٠.

[٨] الإنصاف ١/٢٧.

مستعملة عند بعض القبائل كطيء وربيعة، مستدلين بورود الإشباع في بعض القراءات، وفي اختيار الكلام[١]، وقد ورد الإشباع في ديوان الهذليين في قول أبي ذؤيب:

بَيْنَا تُعَانِقُهُ الكُمَاةُ وَرَوْغُهُ. يَوْمًا أَتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ[٢]

يريد: بين تعانقه، وهذا البيت يُنشد بجر (تعانقه)، ورفعه[٣]، وعلى رواية الجر فالألف للإشباع، والأصل:

بين تعانقهم على إضافة (بين) إلى المصدر[٤]، وأمَّا الرفع فعلى الابتداء، والألف زائدة[٥]، وقيل (بينا)

أصلها بينما، فحذفت الميم، وقيل: ألف (بينا) للتأنيث، ووصف المرادي هذا القول بالضعف[٦].

ويؤيد القول بأنَّ الألف هنا مطل للحركة فصارت فتحة طويلة ورود الإشباع مرة أخرى في ديوان الهذليين، يقول أسامة الهذلي:

إِذَا نَضَخَت بِالْمَاءِ وَازْدَادَ فَوْرُهَا نَجَا وَهُوَ مَكْرُوبٌ مِنَ الْغَمِّ نَاجِدِ[٧]

---

[١] جمهرة اللغة ٧٦٤/٢، والمحتسب ٣٧/١، والمخصص ١٠٩/١.

[٢] البيت من الكامل لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين صـ١٨ ، وجمهرة أشعار العرب صـ٥٤٩، و ، وضرائر الشعر لابن عصفور صـ٣٤، وبلا نسبة في شرح الأبيات المشكلة الإعراب صـ٢٥٧، والجنى الداني صـ١٧٦.

[٣] العدة في إعراب العمدة ١٨٦/١.

[٤] شرح الأبيات المشكلة الإعراب صـ٢٥٧.

[٥] العدة في إعراب العمدة ١٨٧/١.

[٦] الجنى الداني صـ١٧٦.

[٧] البيت من الطويل لأسامة الهذلي، في ديوان الهذليين القسم الأول صـ٢٠٤ بلفظ (مكدود من الغم)، وفي تهذيب اللغة ٩/٦، ولسان العرب ٥٣٤/١٣، وبلا نسبة في المحكم والمحيط ٣٣٩/٧.

فقد أشبع فتحة (نجد) اضطرارًا[١]، وتقطيع بيت أبي ذؤيب كالآتي:

بَيْنَا تُعَا/ نِقُهُ الكُمَا/ ةُ وَرَوْغُهُ. يَوْمًا أَتِي/حَ لَهُ جَري/ءٌ سَلْفَعُ

0//0/0/ .0///0/// .0//0/// .0//0/0/ .0///0/// .0//0/0/

متْفاعلن. متَفاعلن. متفاعلن. متْفاعلن. متفاعلن. متْفاعلن

وبتقطيع البيت يتبين أنَّ مطل الحركة كان لإقامة وزن البيت، فبدون مطل حركة (بين) ستكون التفعيلة على (/0///0)، وفيه كسر لوزن البيت.

وقد كثرت العبارات التي تدل على أنَّ الإشباع مخصوص بالشعر، يقع فيه الشاعر عند الاضطرار لإقامة الوزن[٢]، بل عدَّه بعض النحاة من أقبح الضرائر لأنَّه يؤدي إلى أبنية مستنكرة ليس لها أصل في كلام العرب[٣]، فأبو العلاء المعري يرى أن هذه أبنية مستنكرة، فهي شواذ ونوادر، لا تستعمل إلا في الضرورة، ولا تقع في فصيح الكلام [٤] .

وعلى الرغم من نسبة علماء اللغة بعض صور الإشباع إلى لغات بعينها فإنهم قد خصوا تلك الصور بالضرورة الشعرية[٥]، مكتفين بالحكم على الضرورة التي تعود أصولها إلى اللهجات المعتبرة بأنَّها من الضرائر الحسنة.

وأرى أنَّ تكرار إشباع الفتحة في ديوان الهذليين ، ومجيء نظيره في منثور الكلام يؤيد خروجه عن الاختصاص بالضرورة الشعرية يقول ابن جني: " وقد جاء من هذا الإشباع الذي تنشأ عنه الحروف شيء صالح نثرًا ونظمًا، فمن

---

[١] المحكم والمحيط ٣٣٩/٧.

[٢] يُنظر قول أبي حيان في البحر المحيط ٣٧٣/٣، وابن منظور في اللسان ١٩٠/٩.

[٣] المزهر في علوم اللغة ١٥٠/١.

[٤] رسالة الملائكة صـ٢١٥، ٢١٦.

[٥] يُنظر رأي ابن دريد وابن سيده في جمهرة اللغة٧٦٤/٢، والمخصص ١٠٩/١.

المنثور قولهم: بينا زيد قائم جاء عمرو، إنَّما يراد: بين أوقات زيد قائم جاء فلان، فأشبع الفتحة فأنشأ عنها ألفًا"[١].

ويؤيده ما نص عليه ابن فارس من أنَّ هذه اللغات مسماة منسوبة إلى أصحابها، كما فسر نطق غير أصحابها بها بأن تلك اللغات لما انتشرت تعاورها كل [٢].

٣-إثبات حرف العلة في الموضع الذي يجب حذفه فيه في سعة الكلام، إجراءً للمعتل مجرى الصحيح:

ومنه قول المتنخل الهذلي[٣]:

أَبِيتُ عَلَى مَعَارِيَ فَاخِرَاتٍ ... بِهِنَّ ملُوَّبٌ كَدَمِ العِبَاطِ

والشاهد في البيت أنَّه حرك الياء في الجر بالفتح؛ لأنه أجراها مجرى الحرف الصحيح في ضرورة الشعر، ولم ينون؛ لأنه لا ينصرف، لأنها لو كانت سالمة لم تنصرف؛ إذ كانت (معار) على مفاعل. ولو قال: (معارٍ) لم ينكسر البيت، ولكان البيت مستقيمًا، ولكنه فر من الزحاف؛ وذلك بتسكين خامسه

---

[١] المحتسب ٢٥٨/١، وخزانة الأدب ٦٢/٧.

[٢] الصاحبي صـ٢٧.

[٣] البيت من الوافر للمنتخل الهذلي في ديوان الهذليين٢٠/٢، والكتاب ٣١٢/٣، ورسالة الملائكة صـ٢١٠، وبلا نسبة في الخصائص ٦٣/٣.

و ذكر المازني أنه سمع أعرابيًّا يُنشد:(على معار) وعليه لا شاهد في البيت، جيث أجراه على أصله، وأذهب الياء للتنوين على أصل الباب، وهذا لا ضرورة فيه. يُنظر: ضرائر الشعر صـ٤٣، وهو في الكتاب٣١٣/٣بلفظ: (معاري واضحات).

ويصير على مفاعيلن، ويسمى هذا الزحاف العصب، فلمَّا كره الزحاف أثبت الياء، إجراءً للمعتل مجرى الصحيح[١]، قاله سيبويه [٢].

وعليه فالشاعر خرج عن الأصل اضطرارًا، وتقطيع البيت كالآتي:

أَبِيتُ عَلَى/ مَعَارِيَ فَا/خِرَاتٍ ... بِهِنَّ ملُوّ/وبٌ كَدَمِ ال/عِبَاطِ

0/0// .0///0// .0///0// .0/0// .0///0// .0///0// 0/0//

مفاعلتن. مفاعلتن. فعولن. مفاعلتن. مفاعلتن. فعولن

فقد أجرى (معاري) في حال الجر مجري السالم، وكان الوجه (معار) كـ (جوار)، فاضطر إلى الإتمام والإجراء على الأصل كراهة الزحاف.

ولابن قتيبة وأبي العلاء المعري رأي آخر في هذا البيت، فهما لا يوافقان النحاة في القول بالضرورة هنا، وقد علَّل الأخير بأمرين:

الأول: أنَّه لو قال: معارٍ فاخرات، لم يخل بالبيت، وإنَّما كان ينقصه حركة لا يشعر بها في الغريزة.

وهذا التعليل مبني على رأي من قال: إنَّ الضرورة هي ما لا يكون للشاعر عنه مندوحة.

الثاني: أنَّ العديد من قصائد العرب التي تنتمي لهذا البحر لاتخلو من هذا الزحاف[٣].

وقد روى أبو العلاء بيتًا آخر فيه زيادة الياء للزوم الكسرة لعبد مناف الهذلي[٤]:

وللقِسيِّ أزامِيلٌ وغمغَمةٌ ... حِسَّ الجَنوب تَسوقُ الماءَ والبرَدَا

---

[١] ضرائر الشعر صـ٤٣.

[٢] الكتاب ٣/٣١٣.

[٣] الشعر والشعراء ١/١٠٠، ورسالة الملائكة صـ٢١٠.

[٤] البيت من البسيط لعبد مناف الهذلي في ديوان الهذليين ٢/٤١، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/٦٣٠، والمنتخب من كلام العرب صـ٧٣٧، ورسالة الملائكة صـ٢٠٧.

فأزاميل جمع أزمل، وهو: الصوان، والقياس أزامل [١].وعلى الرغم من إقرار أبي العلاء بأن زيادة الألفات، والياءات، والواوات كثيرة في كلام العرب ، وتمثيله لذلك بأمثلة عديدة من الشعر، والنثر، قد وصف تلك الزيادات من الشعراء بأنَّها قد تكون من فعل غير الفصحاء من العرب ممن أنشدوا تلك القصائد، فغيروها عن أصلها [٢].

٤-الجمع بين الميم المشددة وحرف النداء:

الأكثر في نداء لفظ الجلالة حذف (يا) النداء، والتعويض عنها ميمًا مشددة في أخره، ويجوز في فصيح الكلام أن يُقال: يا أله[٣] بقطع الهمزة ووصلها[٤]. وقد يُجمع بين الميم المشددة وحرف النداء في ضرورة الشعر، كما في قول أبي خراش[٥]:

إنِّي إذا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا ... دَعَوتُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا

---

[١] رسالة الملائكة صـ٢٠٧.

[٢] المرجع السابق صـ ٢٠٣، ٢١٦.

[٣] المقاصد الشافية ٢٩١/٥.

[٤] شرح ابن عقيل ٢٦٥/٣.

[٥] البيت من الرجز لأبي خراش الهذلي في الحماسة البصرية ص١٦٨٧، وتوضيح المقاصد ١٠٦٨/٢، وشرح ألفية ابن مالك لابن الوردي ٥٤٣/٢.

وقد روي في شرح الكافية الشافية لابن مالك١٣٠٧/٣، وخزانة الأدب٢٩٥/٢ بلفظ: " أقول يا اللهم" ، وفي النوادر صـ٤٥٨ بلفظ (إني إذا ما لمم ألما).

وقد اختلف في نسبة هذا البيت، حيث ذكر البغدادي أن هذا البيت لا يُعرف قائله، كما علق على نسبة العيني هذا البيت لأبي خراش بأنَّها نسبة خاطئة.خزانة الأدب ٢٩٥/٢.

والشاهد في قوله: يا اللهم، حيث جمع بين حرف النداء، والميم المشددة التي يؤتى بها للتعويض عن حرف النداء[١] ، فجمع بين العوض والمعوض عنه اضطرارًا[٢].

يقول ابن جني: " ولا يجوز الجمع بينهما إلا أن يضطر الشاعر " [٣].

وهذا ما عليه جمهور البصريين، وأجازه الكوفيون والبغداديون في السعة؛ ذلك أنَّ الميم عند البصريين عوض عن (يا)، وعند الكوفيين (الميم) من (أم)، فالميم على رأيهم ليست عوضًا من حرف النداء، بل بقية من جملة محذوفة، والمعنى: يا الله أمِّنا بخير، وحذفت الهمزة، ووصلت بلفظ الجلالة[٤].

---

[١] كون الميم المشددة في آخر الكلمة عوضًا من (يا) هو مذهب البصريين، إلا أنَّهم يرون أن (الميم) هنا مبنية في الكلمة، كما أن نون (مسلمين) في الكلمة بنيت عليها، وذهب الكوفيون إلى أن (الميم) ليست عوضًا من (يا) وإنما هي مختصرة من (أم) وأصل الكلام: يا الله أمنا بخير، إلا أنهم لما كثر استعمالهم لذلك، وجرى في ألسنتهم، حذفوا بعض الكلمة للتخفيف، ولو كانت عوضًا من (يا) لم يجمع بينهما، لكن العرب جمعت بينهما، فدل على أنها غير عوض، لأن العرب لا تجمع بين العوض والمعوض منه. المقاصد الشافية ٥/٢٩٢.

[٢] اللمع صـ١١٣، والمقاصد الشافية ٥/٢٩٢.

[٣] اللمع صـ١١٣.

[٤] ما يجوز للشاعر للقيرواني صـ٢٤٠، وارتشاف الضرب ٥/٢٤٠٠، وتوضيح المقاصد ٢/١٠٦٨.

٥-زيادة (أم):

ترد (أم) في كلام العرب متصلة: وهي المسبوقة إمَّا بهمزة التسوية ، وإمَّا بهمزة يَطلب بها وبـ(أم) التعيين، ومنقطعة: وهي التي لا يُفارقها معنى الإضراب[١]، وحصر (أم) في المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور[٢].

وقد اختلف النحاة في نوع (أم) في قول أبي ذؤيب الهذلي[٣]:

فَأَجَبتُها أَمَّا لِجِسمِيَ أَنَّهُ أَوْدَى بَنِيَّ مِنَ البِلادِ فَوَدَّعو

حيث ذهب ابن عصفور إلى أنَّ (أم) في البيت زائدة، وخص زيادتها بالضرورة الشعرية، كما نسب القول بجواز زيادتها لأبي علي الفارسي[٤].

وللفارسي في كتابه (الشعر) حديث طويل في تخريج (أمَّا) في بيت أبي ذؤيب، وقد جعل القول بزيادة (أم) في البيت هو آخر ما يُلجأ إليه لقلته، فـ(أمَّا) تحتمل الأوجه الآتية:

١- أن تكون أصلها (أم) المنقطعة، و(ما) الاستفهامية، فيكون التقدير: لجسمي أنَّه أودى بني من البلاد، ولا يجوز أن تكون (أم) منقطعة إلا على حد الحكاية، فهو يحكي ما كان من كلام السائل.

٢-أن تكون هي (أن) المخففة من الثقيلة، وتكون (ما) موصولة، فيكون التقدير: فأجبتها بأنَّ الذي لجسمي أنَّه أودى بنيَّ.

ويجوز أن تكون (ما) زائدة، فيكون التقدير: فأجبتها بأنَّه لجسمي، يقول السكري في شرحه للبيت: "الأخفش: (ما) صلة، إنَّما هو (أن لجسمي) ، أن الأولى

---

[١] أوضح المسالك ٣/٣٣١ وما بعدها.

[٢] شرح الأشموني ٢/٣٧٧.

[٣] البيت من الكامل لأبي ذؤيب الهذلي في المفضليات صـ٤٢١، وجمهرة أشعار العرب صـ٥٣٥، وشرح أشعار الهذليين صـ٩، وضرائر الشعر صـ٦١.

[٤] ضرائر الشعر صـ٧٤.

في موضع خفض،. والثانية في موضع رفع، والمعنى: فأجبتها أنَّ الذي بجسمي إيداء بنيّ"[١].

ويجوز أن تكون (أن) زائدة، فيكون المعنى على إنابة قوله : فأجبتها عن فعل القول، وذلك عند البغداديين، وعند غيرهم على إضمار فعل القول، فيكون التقدير: فأجبتها فقلت: الذي بجسمي أنَّه أودى بنيَّ.

٣- أن تكون هي التي في نحو: أمَّا زيد فمنطلق، وحذفت (الفاء) في الشعر، والتقدير: مهما يكن من شيء فلجسمي أنَّه.

٤-أن تكون هي (أم) الزائدة، وذلك على قياس ما حكاه أبو زيد وحده[٢] ، وقد ردَّه الفارسي بأن (أم) استفهام، وهي هنا في موضع الجواب، والجواب ضرب من الخبر،فلا يجوز ان تجيب بما ليس بخبر [٣].

وقد استدلوا على صحة القول بزيادة (أم) بقول ساعدة بن جؤية الهذلي[٤]:

يا لَيْت شعري وَلَا منجي من الْهَرم ... أم هَل على الْعَيْش بعد الشيب من نَدم

فالتقدير في البيت: ليت شعري هل على العيش من ندم، فقد جاءت (أم) زائدة لدخولها على حرف الاستفهام[٥]، وقد عدَّ أبو حيان زيادة (أم) في البيت من الضرائر[٦].

---

[١] شرح أشعار الهذليين للسكري صـ٩.

[٢] المقتضب ٢٩٦/٣، وشرح الكتاب للسيرافي ٤١٨/٣.

[٣] كتاب الشعر صـ٨١ إلى ٨٥.

[٤] البيت من البسيط لساعدة بن جؤية في ديوان الهذليين ١٩٩/١، وأمالي ابن الشجري ١٠٩/٣، وشرح الأشموني ٣٧٧/٢، وخزانة الأدب ٦٢/١١

[٥]شرح الأشموني ٣٧٧/٢.

[٦] ارتشاف الضرب ٣٩٩/٥.

ومنه أيضًا قول أبي ذؤيب[١]:

لِلّهِ دَرُّكِ هل لَدَيْكِ مُعوَّلٌ ... لِمُكَلَّفٍ أم هل لوُدِّكِ مَطْلَبُ

وللأزهري رأي جيد في هذا الشأن، فهو يرى أنَّ (أم) تأتي مبتدأة للكلام في الخبر، وهي لغة يمانية، حيث يقول قائليهم: أمْ نحن خيار الناس، أم نطعم الطعام، أم نضرب الهام، وهو يُخبر[٢].

وعلى هذا تكون غير زائدة، كأنَّها حرف افتتاح للتنبيه بمنزلة ألا وأما[٣].

---

[١] البيت من الكامل لأبي ذؤيب في ديوان الهذليين ٦٣/١.

[٢] كتاب التكملة والذيل والصلة للصاغاني ٥٧٢/٥.

ويُنظر أيضًا: الإبانة في اللغة العربية للصحاري ٨٢/٢، وخزانة الأدب ٦٤/١١.

[٣] خزانة الأدب ٦٤/١١.

المبحث الثاني: ضرورة الحذف

وهو إمَّا نقص حركة، أو نقص حرف، أو نقص كلمة[١].

فمن نقص الحرف:

١- حذف نون (من):

تحذف (نون) من عند دخولها على معرف بـ(أل) القمرية، وذلك للتخفيف لا لالتقاء الساكنين؛ لأن التقاء الساكنين يقتضي التحريك لا الحذف[٢]، ومنه قول أبي صخر الهذلي[٣]:

كَأَنَّهُمَا مِلْآنَ لَمْ يَتَغَيَّرَا ... وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ

وقد استشهد النحاة بهذا البيت في أكثر من موضع:

الأول: في قوله (مِلْآنِ): يريد: من الآن، فحذف نون (من) لالتقائها ساكنة مع لام (الآن) تشبيهًا لها بالتنوين، أو بحرف المد واللين، لمَّا كانت ساكنة وفيها غنة، وهي فضل صوت في الحرف، كما أنَّ حرف المد واللين ساكن، والمد فضل صوت فيه[٤]، ولم يحركها لالتقاء الساكنين كما هو الغالب، والحذف هنا للتخفيف[٥].

وقد عدَّ ابن عصفور حذف النون في هذا البيت ضرورة، ورده أبو حيان بأنَّه حسن شائع؛ فلو تتبعنا دواوين العرب لاجتمع من ذلك شيء كثير، كما أنَّه

---

(١) ضرائر الشعر صـ٨٤.

(٢) المذكر والمؤنث ٤٥٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش/٤٩٤.

(٣) البيت من الطويل لأبي صخر الهذلي في شرح ديوان الهذليين صـ٩٥٦، وسر صناعة الإعراب ١٩٢/٢، والمقاصد الشافية ٥٨٩/٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٤٠١/١، وضرائر الشعر صـ١١٤،

(٤) ضرائر الشعر ١١٤.

(٥) شرح شذور الذهب صـ١٦٧.

جائز في سعة الكلام، ونظير ذلك حذف نون(بني) إذا كان بعدها لام ظاهرة، مثل قولهم: بالحارث في : بني الحارث[١].

وقد سبقه ابن الأنباري حيث وصف حذف نون (من) في الإدراج بأنَّها لغة مشهورة معروفة[٢]، وأرى أن قولهم أولى بالقبول لكثرة نظائره في كلام العرب [٣].

وقد فسر ابن جني حذف النون من (من) بأنَّهم قد حذفوا الأصل لشبهه بالفرع، فقد حذفوا الحروف الأصول في الجزم حملًا على حذفهم الحركات، فكما حملوا حذف الحرف من (لم يخش) على حذف الحركة من (لم يذهب)، حذفوا النون الأصلية من (من) لالتقائها ساكنة مع لام (الآن) تشبيهًا بالتنوين[٤].

الثاني: تحريك (الآن) في البيت بالكسر، فقد اختلف النحاة في الحركة، هل هي حركة إعراب أم بناء؟

ذهب عدد من النحاة إلى أن الحركة حركة إعراب، فقد خفض بالكسرة، والأصل فيه النصب على الظرفية. وقد اختار السيوطي هذا المذهب ؛ لأنَّه لم يثبت للبناء علة معتبرة[٥].

وقال ابن مالك إنَّ الكسرة كسرة بناء، فيكون في بناء (الآن) لغتان، الفتح والكسر[٦].

---

[١] الهمع ٤١٢/٣.

[٢] المذكروالمؤنث ٤٥٤/١.

[٣] يُنظر الهمع ٤١٣/٣، وقد جمع الدكتور رمضان عبد التواب العديد من الأمثلة لهذا الحذف مما ورد عن العرب قدامى ومحدثين في بحوث ومقالات في اللغة صـ٤٢، ٤٣.

[٤] الخصائص ٣١١/١.

[٥] الدر المصون ٤٣٣/١، والهمع ١٨٦/٢.

[٦] ارتشاف الضرب ١٤٢٣/٣، والهمع ١٨٧/٢.

الثالث: أن (من) تدخل قليلًا على الأزمنة فتكون لابتداء الغاية فيها، كما كانت كذلك في الأمكنة ، وقد أنكره البصريون، وأجازه الكوفيون مستدلين بقول أبي صخر (كأنهما ملآن)[١].

٢-حذف الفاء من جواب الشرط:

إذا جاء الجزاء على مقتضى الأصل، صالحًا للشرطية، لم يحتج إلى (فاء) تربطه بالشرط[٢].

أمَّا إذا جاء أمرًا، أو نهيًا، أو ماضيًا صريحًا، أو مبتدأُ وخبرًا، فلابد من الفاء،. نحو: إن أتاك زيدٌ فأكرمه، وإن جئتني فأنت مكرم"[٣].

وقد علَّل السيرافي اشتراط الفاء هاهنا بأنَّ جواب الشرط متى كان جملة اسمية، أو فعلًا مرفوعًا جيء بالفاء؛ لئلا يتسلط ما قبلها على ما بعدها، فإنَّه إذا قيل: " إن تقم أقم " نجزم " أقم " بما تقدم، ولو أدخلنا الفاء عليها بطل جزمها، فلا يُقال: " إن تقم فأقم " فحذف الفاء مع الحاجة إليها لما ذكرضرورة[٤].

فإن خلا الجواب من الفاء، وصدر بمضارع جزم، نحو قوله تعالى: { وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا}[٥].

وقد يُرفع الجواب بكثرة إن كان الشرط ماضيًا، أو منفيًّا بـ(لم)، ولا يُرفع الجواب في غير هذه المواضع إلَّا للضرورة الشعرية ، وبعض النحاة أجاز الرفع على قلَّة[٦].

---

(١) المقاصد الشافية ٣/٥٨٨ ، ٥٨٩.

(٢) تمهيد القواعد ٩/٤٣٤١.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٥/١١١.

(٤) شرح الكتاب للسيرافي ١/٢٢٠.

(٥) سورة الطلاق من آية ٣.

(٦) تمهيد القواعد ٩/٤٣٤١.

ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي[١]:

فَقُلتُ تَحَمَّلْ فَوْق طَوْقِك إنهّا ...مُطَبَّعَةٌ مَن يَأتِها لا يَضِيرُها

والشاهد فيه: رفع جواب الشرط (لا يضيرها)، والشرط مضارع، وعدَّه ابن عصفور، وابن يعيش ضرورة[٢]، ومنهم من أجازه على قلَّة[٣].

وقد تأوَّل النحاة –الذين لا يُجيزون رفع الجواب إذا جاء على مقتضى الأصل صالحًا للشرطية– البيت بما يوافق مذهبهم، فهم يقولون إن رفع (لا يُضيرها) في البيت إمَّا على إرادة التقديم، والتقدير: لا يُضيرها من يأتها، قاله سيبويه[٤].

أو على إرادة الفاء عند المبرد وابن السراج وجمهور البصريين[٥].

يقول سيبويه: " ولو أريد به حذف الفاء جاز "[٦].

وقد فصَّل المبرد القول في هذه المسألة، حيث يقول: " وأمَّا مالا يجوز إلّا في الشعر فهو: إن تأتني آتيك، وأنت ظالم إن تأتني؛ لأنَّها قد جزمت؛ ولأنَّ الجزاء في موضعه، فلا يجوز في قول البصريين في الكلام إلَّا أن توقع الجواب فعلًا مضارعًا مجزومًا، أو فاءً إلَّا في الشعر.....وهو عندي على إرادة الفاء، والبصريون يقولون هو على إرادة الفاء، ويصلح أن يكون على التقديم"[٧].

---

[١] البيت من الطويل لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ١٥٤/١، والكتاب ٧٠/٣، والحجة للقراء السبعة ٧٥/٣.

[٢] ضرائر الشعر صـ١٦١، وشرح المفصل لابن يعيش ١١١/٥.

[٣] تمهيد القواعد ٤٣٤١/٩.

[٤] الكتاب ٧١/٣.

[٥] المقتضب ٧١/٢، والأصول ٤٦١/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١١١/٥.

[٦] الكتاب ٧١/٣.

[٧] المقتضب ٧١/٢، ٧٢.

وقد ردَّ ابن السراج الرأي القائل بأنَّه على إرادة التقديم بأنَّ الجواب في موضعه، فلا يجوز أن تنوى به غير موضعه؛ إذ وجد له تأويل(١).

وتقطيع البيت كالآتي:

فَقُلتُ تَحَمَّلْ فَوْ .ق طَوْقِ ك إنهّا ... مُطَبَّ عَةٌ مَن يَأ .تِها لا. يَضِيرُها

0//0// 0/0// .0/0/0// ./0// .0//0// ./0// .0/0/0// ./0//

فعول. مفاعيلن فعول. مفاعلن. فعول. مفاعيلن. فعولن. مفاعلن

فالبيت مقبوض العروض والضرب، حيث حذف الحرف الخامس الساكن.

ولوجاء على الأصل بجزم الفعل (يضيرها) لكانت عروضه (يضرها)، فتكون مقبوضة على مفاعلن، وضربه محذوف على (مفاعل) وذلك بإسقاط سبب خفيف في آخر التفعيلة، وهو جائز في بحر الطويل(٢).

وفيه رد على من قال: إن الضرورة تقتصر على ما لا يجد الشاعر عنه مندوحة.

٣- تذكير المؤنث :

العرب تذكر المؤنث اتساعًا؛ لمعنى تخرجه له، يئول به إلى التذكير، وقد عدَّه ابن عصفور من ضرائر الشعر(٣)ومنه قول أبي ذؤيب(٤):

---

(١) الأصول ٤٦٢/٣.

(٢) القسطاس في علم العروض صـ٧١.

(٣) ضرائر الشعر صـ٢٧٦

(٤) البيت من البسيط لأبي ذؤيب الهذلي، وروايته في ديوان الهذليين ١١٣/١: لو كان مِدْحَةُ حَيٍّ أَنْشَرَت أَحَدًا ... أحيا أُبُوَّتَكِ الشُّمَّ الأمادِيحُ ، وعليه فلا شاهد فيه، وللشطر الثاني رواية أخرى في الديوان ، وهي : أَحْيَا أباكُنّ يا لَيْلَى الأَمادِيحُ، ونسب له بهذه الرواية في بصائر ذوي التمييز للفيروز أبادي ٥٤/٥، ولسان العرب ٥٩٠/٢، وبلا نسبة في اللمحة في شرح الملحة ٧٩٥/٢، والهمع ٢٨٤/٣.

لو كان مِدْحةُ حَيٍّ منشرًا أحدًا ... أحيَا أباكنَّ يا لَيْلَى الأَمادِيحُ

والشاهد في قوله: منشرًا، وهو للمدحة فذكر؛ لأنَّها بمعنى المدح، وفيه شاهد آخر في قوله: أباكُنّ يا ليلى؛ حيث خاطب الواحد بلفظ الجمع للضرورة الشعرية[١].

وقد فُسَّر البيت بأنَّه أراد لأمدح، والمعنى لو كان مدح حي، أو مديح حي منشرًا أحدًا، فقال: منشرًا، ولم يقل: منشرة[٢].

وبعض النحويين يرون جواز تذكير وتأنيث كل مالا روح فيه[٣]، وتذكير المؤنث مستجاز وكثير[٤]؛ لأنَّ فيه ردًّا إلى الأصل، وعدَّه ابن عصفور، وابن منظور، وأبو حيان، والسيوطي من الضرائر[٥].

وقد أجاز الكوفيون في سعة الكلام التأنيث والتذكير إذا كان اسم (كان) مصدرًا مذكرًا، وكان الخبر مؤنثًا مُقدَّمًا عليه[٦].

وفي تذكير الفعل (كان) في بيت أبي ذؤيب دليل على أنَّه أراد بـ(مدحة) معنى المصدر، وهو المدح، فقد جاء الفعل والخبر على التذكير؛ لأنَّ تذكير المصدر وتأنيثه بمعنى واحد.

---

[١] اللمحة في شرح الملحة ٧٩٥/٢.

[٢] الإبانة في اللغة ٤٢٩/١.

[٣] ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ١٠١.

[٤] المرجع السابق صـ١٠١.

[٥] ضرائر الشعر صـ٢٧٦، ولسان العرب ٢٥٩٠، والارتشاف ٢٤٤٩/٥، والهمع ٢٨٤/٣.

[٦] ضرائر الشعر صـ٢٧٤، والارتشاف ٢٤٤٩/٥.

وقد نقل ابن منظور عن ابن بري أنَّ الرواية الصحيحة للبيت ما رواه الأصمعي، وهو : (لَوْ أَن مِدْحةَ حَيٍّ أَنْشَرَتْ أَحَدًا)[١]، وعلى هذه الرواية خرج البيت عن الضرورة، وهذه الرواية هي المذكورة في ديوان الهذليين، وهي مخالفة للموجودة في أغلب كتب النحاة[٢].

وأرى أنَّ كثرة الوارد عن العرب من إعادة الضمير المذكر على الاسم المؤنث، وروروده في القرآن الكريم أيضًا يدل على خروجه عن الضرورة ؛ هذا إذا كان له مرادفٌ مذكرٌ .

وقد ورد عن العرب تأنيث المذكر الذي هو أصل المؤنث، ومنه قولهم: جاءته كتابي فاحتقرها؛ لأنَّه بمعنى الصحيفة[٣]، يقول العكبري: " فأمَّا تأنيث المذكر فأضعف من عَكسه إذ كان فيه ترك الأَصل إِلَى الفرع ، مع أنَّه قد جاء حملاً على المعنى"[٤].

فالأولى قبول جواز تذكير المؤنث، ومنه قوله تعالى: { السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِه} [٥]، على أنَّ المعنى: السقف منفطر به[٦]، وقد جاء تذكير المؤنث كثيرًا في قراءة عبد الله ابن مسعود الهذلي، ومنه قراءة قوله تعالى: {قُلْ هَذَا سَبِيْلِي}[٧]

---

[١] لسان العرب ٢/٥٩٠.

[٢] ديوان الهذليين ١/١١٣.

وينظر: اللمحة في شرح الملحة ٢/٧٩٥، ضرائر الشعر صـ٢٧٦، والهمع ٣/٢٨٤.

[٣] اللباب ٢/١٠٥، والاقتراح في أصول النحاة صـ٢٧٧.

[٤] اللباب٢/١٠٣.

[٥] سورة المزمل من آية ١٨.

[٦] كتاب المذكر والمؤنث ١/٤٩٣.

[٧] البحر المحيط ٦/٣٣٣.

بدلًا من قوله: {قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي} [١]، وقرأ أيضًا: { قَدْ بَدَت البَغْضَاءُ} [٢]، بتذكير الفعل (بدا)؛ لأن الفاعل مؤنث مجازًا، أو على معنى البغض، أي: لا يكتفون ببغضكم بقلوبهم حتى يصرحوا بذلك بأفواههم[٣].

٤-حذف (الياء)، وهي لام الفعل اجتزاءً بالكسرة:

الفعل المضارع المعتل الآخر، وهو: ما آخره ألف كـ(يخشى)، أو ياء كـ (يرمي)، أو واو كـ(يدعو)، يجزم بحذف الآخر[٤]، وقد ورد الفعل المضارع المعتل محذوف اللام بغير جزم في ديوان الهذليين في قول أبي خراش الهذلي[٥]:

ولا أدرِ مَنْ ألقى عليه ثيابَه ... ولكنه قد سُلَّ عن ماجدٍ محضِ

والشاهد في قوله: ولا أدر، فإنَّه يُريد: ولا أدري؛ لأنَّ الفعل غير مجزوم، فحذف الياء اضطرارًا، مجتزئًا بالكسرة التي قبلها؛ لأنَّها تدل عليها[٦].

---

[١] سورة يوسف آية ١٠٨.

[٢] سورة آل عمران، آية ١١٨.

[٣] البحر المحيط ٣١٧/٣، ويُنظر أيضًا في قراءة ابن مسعود: الظواهر اللغوية في قراءة عبد الله بن مسعود، وعلاقتها بلهجة هذيل صـ٢٢، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة – جامعة الأزهر، تأليف: صلاح صالح أحمد عطية ، العدد: ملحق، سنة ١٩٨٩م.

[٤] أوضح المسالك ٩٣/١.

[٥] البيت من الطويل لأبي خراش الهذلي في ديوان الهذليين ١٥٨/٢، وهو في الديوان بلفظ: ولم أدر، وهو على هذه الرواية لا شاهد فيه، ورواية (ولا أدر) مذكورة في: إيضاح الوقف والابتداء لابن الأنباري ٢٦٤/١، والإبانة في اللغة العربية ١٩٨/١، والإنصاف ٣٢٢/١.

[٦] ما يجوز للشاعر في الضرورة صـ٣٣٠.

وقد عدَّه ابن الشجري شاذًّا في غير القوافي حيث يقول: " ومن حذف اللام على الشذوذ ما جاء من حذف اللام اكتفاءً بالكسرة، وذلك في غير الفواصل والقوافي"[١].

وقد جاء حذف الياء في القرآن الكريم في قوله تعالى: { يَوْمَ يَأْتِ لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ إلاَّ بِإِذْنِهِ} [٢]، وقد قيل إن حذف الياء، والاكتفاء بالكسرة لغة فاشية عند العرب[٣]، فالفراء قد ذكر أنَّ كلّ (ياء) أو (واو) تسكنَان وما قبل الواو مضموم وما قبل الياء مكسور فإن العرب تحذفهما وتَجتزئ بالضمة من الواو، وبالكسرة من الياء[٤]، كما يقول الزمخشري في تفسيره للآية:

"قرئ (يَوْمَ يَأْتِ) بغير ياء. ونحوه قولهم: لا أدر، حكاه الخليل وسيبويه. وحذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة كثير في لغة هذيل"[٥].

ويقول السمين الحلبي أيضًا: " وإثباتها هو الوجه؛ لأنَّها لام الكلمة، وإنَّما حذفوها في القوافي والفواصل؛ لأنَّها محل وقوف، وقالوا: لا أدْرِ،. ولا أُبالِ"[٦].

---

[١] أمالي ابن الشجري ٢/٢٨٩.

[٢] سورة هود من آية ١٠٥.

وقد جمع ابن الأنباري في كتابه (إيضاح الوقف والابتداء)١/٢٥٠ المواضع التي وقع فيها حذف الياء والاكتفاء بالكسرة في القرآن الكريم .

واختلفوا فى إثبات الياء وإسقاطها فى الوصل والوقف من قوله:{يَوْم يَأْتِ لَا تكلم نفس}، فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو والكسائى {يَوْم يَأْتِ} بإثبات الياء وصلًا، وحذفها وقفًا، ونسب السمين لابن كثير إثباتها وصلًا ووقفًا ، وباقي السبعة قرؤوا بحذفها وصلًا،وقد وردت المصاحف بإثباتها وحذفها، السبعة في القراءات صـ٣٣٨، والدر المصون ٦/٣٨٧.

[٣] الإبانة في اللغة العربية ١/١٩٨.

[٤] معاني القرآن للفراء ٢/٢٧.

[٥]الكشاف ٢/٤٢٩.

[٦] الدر المصون ٦/٣٨٧.

وللزجاج رأي –أراه الأصوب– في هذه المسألة، فقد أجاد تلخيص القول فيها، حيث ذكر أنَّ الأجود في النحو، وما يختاره النحويون هو إثبات الياء، والذي في أغلب المصاحف وعليه القراء كسر التاء من غير ياء، والأولى اتباع المصحف مع إجماع القراء؛ لأنَّ القراءة سنة، وقد جاء مثله في كلام العرب، وهذيل تستعمل حذف هذه الياءات كثيرًا.[١]

ويتبين مما سبق أنَّ عددًا غير قليل من النحاة قد نصُّوا على أنَّ الياء اللاحقة للفعل للعرب فيها الحذف مرة والإثبات مرة، فمن حذفها اكتفى بالكسرة دليلًا عليها، تشبيهًا لها بالصلة إذ سكنت، وهي في آخر الحروف واستثقلت فحذفت تخفيفًا، وقيل حذفها لكثرة الاستعمال، ومن أتمَّها فهو البناء والأصل[٢]، وقد نُسبت هذه اللغة لهذيل خاصة [٣]، وكما يقول ابن جني في الخصائص اللغات كلها حجة[٤].

وقد روى ابن جني هذا البيت : (ولم أدرِ)، وعلى هذه الرواية فلا ضرورة في البيت لأنَّ الفعل مجزوم[٥].

وللأستاذ فاضل السامرائي رأي خاص في المسألة، فهو يرى أنَّ الاجتزاء بالكسرة عن الياء يختلف عن ذكرها، وقد قام بتطبيق هذا الأصل على ما ورد في القرآن الكريم، ففي المواطن التي ذكرت فيها الياء يكون المقام مقام إطالة،

---

[١] معاني القرآن للزجاج ٧٧/٣.

[٢] الكنز في القراءات العشر ٨٤/١.

[٣] معاني القرآن للزجاج ٧٧/٣، والكنز في القراءات العشر ٨٤/١، والبحر المحيط ٢٠٩/٦.

[٤] الخصائص ١٢/٢.

[٥] الخصائص ٧٢/١.

وتفصيل في الكلام، بخلاف الاجتزاء بالكسرة فإنَّ فيه اجتزاءً في الكلام، فالسياق الخاص هو الذي يقتضي الذكر والحذف(١).

ولعل المقام هنا في بيت أبي خراش يقتضي الإسراع في الحديث، وعدم الإطالة في الكلام، فقد قال أبو خراش هذه الأبيات يذكُر فيها خلاص ابنه، ووصف الرجل الذي كان سببًا في نجاة ابنه، ويدل على رغبته في الإيجاز أنَّه قد حذف النون من مضارع (كان) المجزومة في البيت الذي يليه، وذلك في قوله(٢):

وَلَمْ يَكُ مَثْلُوجَ الفُؤَادِ مهبَّجًا أَضَاعَ الشبابَ في الربيلةِ والخَفضِ

ويتبين مما سبقت دراسته من المسائل أنَّ الحذف سمة سائدة عند شعراء قبيلة هذيل، مما يدلُّ على أنَّ الإسراع في الحديث سمة لهم.

٥-حذف التاء الواقعة محل الفاء في افتعل:

إذا كان فاء افتعل تاء وجب إدغامها في التاء، نحو قوله تعالى:{ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا} (٣)؛ وذلك لأنَّ المثلين إذا التقيا وأولهما ساكن وجب الإدغام، ومنه أيضًا: يتَّقي(٤).

فالتاء الأولى واقعة محل حرف أصلي وهو الواو، والأخرى زائدة، فلما وقعت فيه تاء ساكنة قبل تاء افتعل أدغمت ؛ لأنها ساكنة قبل تاء افتعل(٥).

---

(١) التعبير القرآني لفاضل السامرائي صـ٨٠.

(٢) البيت من الطويل لأبي خراش الهذلي في ديوان الهذليين صـ١٥٨، وتمهيد القواعد ٢٠٠٥/٤، والهمع ٢٠١/٢.

(٣) سورة الكهف من آية ١٧٧.

(٤) شرح الكافية للرضي ٢٨٤/٣.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٤٦٧/٥.

وقد ورد حذف التاء من أوَّل الفعل المضارع إذا سبقته تاء المضارعة كثيرًا في ديوان الهذليين، ومنه قول صخر الهذلي[١]:

تَجَهْنا غادِيَين فساءلتْنِي ... بواحدها وأَسأَل عن تَلِيدى

والشاهد فيه قوله: تجهنا: أي:اتجهنا، فحذف فاء (افتعل) من الوجه، واستغنى بذلك عن همزة الوصل، وبقي تجهنا[٢].

وتقطيع البيت كالآتي:

تَجَهْنا غا	دِيَين فسا	ءلتْنِى ...	بواحدها	وأَسأَل عن	تَلِيدى
0/0/0//	0///0//	0/0//	0///0//	0///0//	0/0//
مفاعلْتن.	مفاعلتن	فعولن.	مفاعلتن.	مفاعلتن.	فعولن

وبالنظر إلى تقطيع البيت نجد أن التخفيف بحذف التاء كان للمحافظة على وزن البيت.

وقد عدَّه سيبويه شاذًّا لا يُقاس عليه، حيث يقول: " ومن الشاذ قولهم: تقيت وهو يتقي، ويتسع، لما كانتا مما كثر في كلامهم وكانتا تاءين، حذفوا كما حذفوا العين من المضاعف نحو: أحست ومست. وكانوا على هذا أجرأ لأنه موضع حذف وبدل"[٣].

---

[١] البيت من الوافر لصخر الغي في ديوان الهذليين ٦٧/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٤٦٩/٥، وإيضاح شواهد الإيضاح ٥٩٧/٢.

[٢] إيضاح شواهد الإيضاح ٥٩٨/٢.

[٣] الكتاب ٤٨٣/٤.

وهو يرى أنَّ التاء المحذوفة هي التي مكان الفاء، مستدلا بأن التي تبقى متحركة[١]، وتبعه ابن السراج، حيث ذكر هذا الحذف في باب ما كان شاذًا: ممّا خفَّفوا على ألسنتهم وليس بمطَّرد[٢].

وقد نقل السيرافي ما حكاه أبو زيد من قول العرب: اتخذنا مالا فنحن تخذه اتخاذا، وقول الأصمعي: تجهنا[٣].

فأصل : (تجهنا) من اتَّجه، على وزن: افتعل، قلبت (الواو) التي هي (فاء) تاء، فاجتمع تاءان، فحذفت الأولى، وكانت أولى بالحذف من الثانية؛ لأنَّها يلحقها الإعلال دونها فيـنحو (عِدْ، والإيعاد، ويَعِدُ) ، ولما حذفت سقطت لحذفها همزة الوصل؛ إذ كانت مجتلبة لسكون الفاء، وقد حذفت، فبقيت (تاء) افتعل، فوزن (تجه) : تعل، قاله الفارسي[٤].

وقد نعت سيبويه، وابن السراج هذه اللغة بالشذوذ، ولم ينسباها لقبيلة من القبائل[٥]، وقد نسب القرطبي حذف هذه التاء تسهيلًا للنطق لكل من تميم، وأسد[٦]، فقالوا: (يتخذ) بفتح التاء، كما قيل إنَّها لغة هذيل[٧].

ومن وروده أيضًا في شعر الهذليين قول أبي جندب الهذلي[٨]:

---

(١) المرجع السابق ٤٨٣/٤.

(٢) الأصول ٤٣٢/٣.

(٣) شرح الكتاب ٤٦٩/٥.

(٤) التعليقة ٢١٧/٥.

(٥) الكتاب ٤٨٣/٤، والأصول ٤٣٢/٣.

(٦) الجامع لأحكام القرأن ٢٣٤/١.

(٧) شرح أشعار الهذليين ٣٥٤/١.

(٨)البيت من الوافر لأبي جندب الهذلي في ديوان الهذليين ٩٠/٣، وشرح أشعار الهذليين ٣٥٤/١.

تَخِذْتُ غِرازَ إِثْرَهُمُ دَلِيلاَ وَفَرُّوا فِي الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي

والأصل: اتخذت، وقد اختلف النحاة هل التخفيف ضرورة، أم لغة لأنَّ له نظيرا في النثر.

وقد استدلَّ من قال بأنَّها لغة هذيل بورودها كثيرًا في أشعار الهذليين، فمنه أيضًا قول ساعدة الهذلي[1]:

يَتقِي به نَفيانُ كُلِّ عشيّة فالماء فَوق مُتونه يَتصبَّبُ

والشاهد في قوله: (يتقي)، والأصل يتَّقي.

وقد استدلَّ من قال بأنَّه ليس خاصًّا بالضرورة بما حكاه سيبويه من قول بعض العرب: تقى الله رجل، ثم قالوا: يتقي الله[2].

يقول السيرافي: " اعلم أن العرب تقول: تقى زيد يتقى، بفتح التاء في المستقبل، وكان الظاهر من هذا أن يقال: تقى يتقي، وإنما هو على الحذف، وأصله اتّقى يتّقي، حذفوا فاء الفعل وهي التاء الأولى من اتّقى وهي ساكنة فسقطت ألف الوصل"[3] .

---

[1] البيت من الكامل لساعدة الهذلي في ديوان الهذليين ١٦٩/١، ، ونسبه له الأزهري في تهذيب اللغة ٣٤٢/١٥، والزبيدي في تاج العروس ١٢٠/٤٠ برواية: (يقرو به نفيان كل عشية)، وعليه فلا شاهد في البيت.

[2] شرح الكتاب للسيرافي ٤٨٩/٤.

[3] المرجع السابق ٤٨٩/٤.

والذي أراه راجحًا أنَّ التخفيف بحذف التاء فيما سبق هو لغة لهذيل[١]، فقد ورد–أيضًا– في ديوانهم حذف التاء من أول المضارع إذا سبقته (تاء) المضارعة في قول أبي ذؤيب الهذلي[٢]:

تَنَاوَلُ أَطْرافَ الْقِرَانِ وَعَيْنها * * كَعَيْنِ الْحُبَارى أَخْطَفَتْها الأجادِلُ

والمراد: تتناول، فخفف بحذف أحد المثلين.

ومنه أيضًا قول جنوب[٣]:

وَخَرْقٍ تَجَاوَزْتُ مَجْهُولَهُ ** بِوَجْنَاءَ حَرْفٌ تَشَكى الْكَلاَلاَ

أي: تشتكي.

---

[١] لغة هذيل –تأليف: عبد الفتاح المصري (صـ١٩٧)، ويُنظر أيضًا: ظاهرة الحذف في ضوء الاستعمال اللغوي، تأليف الدكتور : إبراهيم محمد أبو اليزيد خفاجة– جامعة شقراء ١٤٣١هـ–٢٠١٠م– مركزالدراسات والبحوث الإنسانية–المغرب.

[٢] البيت لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ٨٢/١ بلفظ : (توقى بأطراف) موضع (تناول أطراف)، ونُسب له أيضًا في المحكم والمحيط ٣٦٤/٦، ونسبه الأزهري، وابن منظور، ومرتضى الزبيدي، للهذلي دون تحديد، يُنظر: تهذيب اللغة ١١٠/٧، ولسان العرب ٧٨/٩، وتاج العروس ٢٢٩/٢٣، ورواه أبو علي القالي بلفظ: (ترقى بأطراف). المقصور والممدود صـ٢٤٨.

[٣] البيت من المتقارب لجنوب أخت عمرو ذي الكلب في ديوان الهذليين ١٢٣/٣، وقيل اسمها عمرة بنت العجلان يُنظر: شرح شواهد المغني للسيوطي ١٠٦/١، وخزانة الأدب ٣٨٤/١٠.

وقد قُرئ بالتخفيف قول الله تعالى :{ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا}[١]، فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو والحضِرمي (لَتَخِذْتَ) بفتح التاء مخففة، وبلا همزة وصل، وكسر الخاء، وقرأ الباقون (لَاتَّخَذْتَ) بتشديد التاء وفتح الخاء[٢].

٦- جمع (أخرى) على (أخرات):

الآخر: بمعنى غير، وأصله: أأخر، فلما اجتمعت همزتان في حرف واحد استثقلتا، فأبدلت الثانية ألفًا؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها، وتجمع بالواو، والنون، والمؤنث: أخرى، والجمع: أخريات، وأُخر[٣].

وقد اضطر أبو العيال الهذلي فجمع (أخرى) على (أخرات) في قوله[٤] :

إذا سَنَنُ الكَتِيبَةِ صدَّ عَنْ أُخْرَاتِهَا العُصَبُ

وقد ذكر الزبيدي في تاج العروس أنَّ مؤنث(آخر): أخرى، وأخراه، فيكون جمعه على: أخرات[٥]، كما يقول الفراء: " وقوله: {وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي

---

[١] سورة الكهف من آية ٧٧.

قوله: «لاتَّخَذْتَ» قرأ ابن كثير وأبو عمرو: لتَخِذْتَ، بفتح التاء وكسر الخاء من: تَخِذَ يَتْخَذُ، والباقون: لاتَّخَذْتَ، بهمزة الوصل وتشديد التاء وفتحِ الخاء مِن الاتِّخاذ. واختلف: هل هما من الأَخْذ، والتاء بدل من الهمزة، ثم تحْذف التاء الأولى فيقال: تَخِذَ، كـ: تَقِيَ من اتَّقَ، أم هما من: تَخِذَ والتاء أصيلة، ووزنهما: فَعِل وافْتَعَل؟ فيها قولان . الدر المصون ٥٣٥/٧.

[٢] معاني القراءات للأزهري ١١٧/٢.

[٣] المحكم والمحيط ٢٣٥/٥، ٢٣٦.

[٤] البيت من مجزوء الوافر لأبي العيال الهذلي في شرح ديوان الهذليين صـ٤٢٧، والمحكم والمحيط ٢٣٦/٥، وسمط اللآلئ ٢٠٧/١، ولسان العرب ١٣/٤، وتاج العروس ٣٥/١٠.

[٥] تاج العروس ٣٤/١٠

أُخْرَاكُمْ} [١]ومن العرب من يقول: أخراتكم، ولا يجوز فِي القرآن لزيادة التاء فيها على كتاب المصاحف" [٢].

ويرى ابن جني أنَّه أراد : بأخراه، وذلك مثل: بهماة، وباقالاة، مما أدخل التأنيث على ألفه التي كانت معهودة للتأنيث، قبل دخول هذه "الهاء"، فتأولوها على غير التَّأنيث والإلحاق[٣].

وعليه فيكون: (بأخراته) مفرد، مثل: بهماة، والألف مع الهاء ليست للتأنيث، فإذا زالت الهاء صارت الألف للتأنيث [٤].

وقد نُسب هذا المذهب للبغداديين، فهم يجيزون في تثنية: قرقري: قرقران، ورده ابن سيده بأنَّ هذا يجوز فيما طال من الكلام، و (أخرى) ليست بطويلة، كما قال السكري : أراد أخريات، فحذف لاجتماع الساكنين[٥].

ومن نقص الكلمة:

٧- حذف حرف الجر ونصب مجروره توسعاً:

الظرف المختص: ما كان لفظه يختص ببعض الأماكن دون بعض نحو: الدار، والمسجد، وهو لا يتعدى إليه الفعل إلا بوساطة (في) إذا أُريد معنى الظرفية[٦].

وقد ورد حذف حرف الجر مع الظرف المختص في كلام العرب، وله صورتان:

---

[١] سورة آل عمران: آية ١٥٣.

[٢] معاني القرآن ٢٣٩/١.

[٣] سر صناعة الإعراب ٣٣٢/٢.

[٤] لسان العرب ١٣/٤.

[٥] شرح أشعار الهذليين صـ٤٢٧، والمحكم والمحيط ٢٣٦/٥.

[٦] التذييل ٣٦/٨.

الأولى: أن يحذف قياسًا مطّردًا- فيصير الفعل متعدّيًا – وذلك مع الأحرف المصدرية (أنّ وأن)، والحذف هنا مشروط بأن يتعيّن الحرف عند حذفه، نحو: عجبتُ أنْ يُبغَض ناصحٌ [١].

الثانية: قد يحذف حرف الجر توسعًا في الفعل، وإجراءً له مجرى المتعدي، وهو نوعان:

الأول: مقصور على السماع وارد في السعة، وهوما اتّسعوا فيه من الأفعال، وكثر استعمالهم له فيما سمع من أفعال استعملها العرب مرة متعدية بنفسها، وتارة بحرف الجرّ، فصار الحذف كالجائز المطّرد، نحو: دخلت البيت، فالفعل (دخل) ورد متعدّيًا، وغير متعدٍّ، ومنه أيضًا: ذهبت الشّام، ومنه أيضًا: شكرت له، وشكرته[٢].

وقد أختلف النحاة في نصب الظرف هنا، فمنهم من قال بأنَّ النصب على الظرفية، ومنهم من ذهب إلى أنَّها كسائر الأسماء التي يتعدَّى إليها الفعل بحرف الجر نحو: مررت زيدًا، فإنّ نصبه على إسقاط الجارّ لا على الظرفية فكذلك ههنا[٣].

الثاني: حذف سماعي مخصوص بالضرورة، ومنه قول ساعدة بن جؤية الهذلي[٤]:

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فيهِ كَما عَسَلَ الطَّريقَ الثَّعْلَبُ

---

[١] شرح التسهيل لابن مالك ١٥٠/٢.

[٢] الكتاب ٣٥/١، والمقتضب ٣٣٧/٤، ٩، والبديع ٤٣٥/١، و٤٣٦/١، والتذييل ٢٦/٧.

[٣] المقاصد الشافية ٢٩٩/٣.

[٤] البيت من الكامل لساعدة بن جؤيَّة الهذلي في ديوان الهذليين ١٩٠/١، والكتاب ٣٥/١، والمقاصد الشافية ٢٩٩/٣، والمقاصد النحوية ٩٨٩/٢.

فالأصل: في الطريق، ثم حُذف الجار منه توسُّعًا في الفعل، وإجرائه مجرى المتعدِّي، والحذف هنا للضرورة الشعرية؛ فالطريق من الأماكن المختصة؛ لكنه لم يستقم الوزن بحرف الجر، فحذف ونصب ما بعده بالفعل(١).

وفيه خلاف بين النحاة، فقد ذهب سيبويه إلى أنَّ نصب الظرف المختص هنا على نزع الخافض إنَّما هو تشبيه له بالمبهم؛ إذ كان مكانًا يقع عليه المكان والمذهب، فهو اسم مكان محتو على ما فيه، وهو عنده شاذ؛ لأنّه ليس في الفعل دليل عليه(٢).

وإليه ذهب أبو علي الفارسي، جيث جعله من الاتساع بحذف حرف الجر، وإيصال الفعل الذي لا يتعدى إلى ما كان مخصوصا من الأماكن (٣).

وقد اختلف النحاة في فهم نص سيبويه في هذه المسألة، ونصه: " وقد قال بعضهم: ذهب الشام، يشبّهه بالمبهم؛ إذ كان مكانًا يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذ؛ لأنّه ليس في ذهب دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل: ذهبت الشامَ: دخلتُ البيت، ومثل ذلك قول ساعدة بن جوية"(٤).

فقد فسره عدد من النحاة على أن معناه أنَّ النصب هنا على إسقاط الجارّ لا على الظرفية، فسيبويه لم يجعل الطريق ظرفًا؛ لأنَّ الطريق اسم خاص للموضع المستطرق، قاله السيرافي، والشاطبي(٥).

---

(١) التذييل ٤٠/٨، والمقاصد النحوية ٩٩١/٢.

(٢) الكتاب ٣٥/١.

(٣) الإيضاح العضدي صـ١٨٢.

(٤) الكتاب ٣٥/١.

(٥) شرح الكتاب للسيرافي ٢٧٣/١، والمقاصد الشافية ٢٩٩/٣.

في حين فسَّر ابن الطراوة قول سيبويه تفسيرًا مختلفًا، فقد ذهب إلى أنَّ قوله: (ومثل ذلك) يشير به إلى المكان الذي قد ذكره، لأنَّ الطريق صفة غالبة على كل مكان مستطرق من برٍّ، وبحر، فهو يُطلق على ما يُتوجَّه سلوكه، ويمكن وطؤُه، كما أنَّ الثعلب لا يواطئ الطرقات، ولا يألف العمارات، فالنصب هنا على الظرفية لا على نزع الخافض[١]، وهذا تفسير أبي حيان –أيضًا– لنص سيبويه، ولكنه عدَّه من الضرائر[٢].

فابن الطراوة يرى أن تعدي الفعل إلى الطريق مشهور في الكلام، جارٍ على القياس[٣].

وقد ذهب بعض النحاة إلى أن انتصاب الطريق على الظرفية جائز في فصيح الكلام بناءً على أن كل موضع يُستطرق فيه طريق[٤].

وهذا باطل عند جمهور البصريين؛ لأن الطريق لا يقع لغة إلا على ما استطرق، لا على ما يمكن أن يُستطرق، فهو مختص[٥].

٨- حذف (لا) النافية:

يجوز حذف حرف النفي(لا) مع المضارع لدلالة الحال عليه، وذلك إذا وقع في جواب القسم؛ وإنَّما جاز حذفه في هذا الموضع لأمن اللبس، وزوال الإشكال، فلولا القسم لما ساغ الحذف[٦].

---

[١] رسالة الإفصاح صـ٦٨.

[٢] التذييل ٨/٤٠.

[٣] رسالة الإفصاح صـ٦٨.

[٤] شرح الكتاب للسيرافي ١/٢٧٣، والتذييل والتكميل٨/٤٠.

[٥] التذييل ٨/٤١.

[٦] شرح المفصل لابن يعيش ٤/٣٦٣، والكناش ٢/٤٨

وقد ورد حذف (لا) النافية غير الداخلة على الفعل المستقبل في جواب القسم في قول أبي ذؤيب[١]:

وأنْسَى "نُشيْبةَ" والجاهلُ الـ .. مُغَمَّرُ يَحسَبُ أنِّي نَسِيُّ

يريد: ولا أنسى، وقد ذهب بعض النحاة منهم ابن عصفور إلى أنَّ (لا) لا يجوز حذفها من المضارع في غير القسم إلا في ضرورة[٢].

ولا يكون هذا الحذف إلا مع القسم لكثرة الاستعمال، كما أنَّه لا يُلبس؛ إذ فيه تفرقة بين الإيجاب والنفي[٣]، فلو أريد الموجب لأتى بـ (إن) واللام، والنون[٤]، وقد خرج ابن مالك ما ورد عن العرب من حذف (لا) في غير جواب القسم على تقدير قسم محذوف مع (لا)[٥]، وسبقه إلى ذلك ابن يعيش، حيث يرى أنَّه لولا إرادة القسم لما ساغ الحذف[٦].

وقد ذهب بعض النحاة إلى أن حذف النافي يجوز بشرط ظهور المعنى، سواء وقعت جواب قسم أم لا[٧]، ويؤيده ورود حذف (لا) في النثر، وأجاز يونس: كاليوم رجلًا أفضل، فحذف (لا)[٨]، ولكنه مع جوازه قليل[٩].

---

[١]البيت من المتقارب لأبي ذؤيب الهذلي في ديوان الهذليين ٦٧/١ ، وضرائر الشعر صـ١٥٥، وشرح أبيات المغنى ٣٣٨/٧.

[٢] ضرائر الشعر صـ١٥٥، والمساعد ٣١٨/٢، وشرح أبيات المغني ٣٣٩/٧.

[٣] شرح أبيات المغني ٣٣٩/٧.

[٤] شرح المفصل لابن يعيش. ٣٦٤/٤، وشرح الكافية الشافية ٨٤٥/٢.

[٥]شرح الكافية الشافية ٨٤٥/٢.

[٦] شرح المفصل لابن يعيش ٣٦٣/٤.

[٧] خزانة الأدب ٢٤٢/٩.

[٨] شرح أبيات المغني ٣٣٩/٧.

[٩] شرح التسهيل لابن مالك ٢١١/٣.

وقد ورد حذف (لا) أكثر من مرة في ديوان الهذليين، فقد حذفت مع الفعل الماضي في قول أمية بن أبي عائذ الهذلي[١]:

نَسيتُك مَا دَامَ عَقْلي مَعِي ... أُمَدُّ به أَمَدَ السَّرْمَدِ

فقد حذف نافي الماضي لأمن اللبس، والمراد: لا نسيتك، فحذف النافي لأنَّ المعنى لا يصح إلا بتقديره، ولو أراد الإثبات لقال: لقد نسيتك[٢].

كما ورد حذفها أيضًا في قول المتنخل الهذلي[٣]:

فلا والله نادى الحيُّ ضَيْفي ... هُدُوءًا بالمساءَة والعِلاط

ولكن الذي سوغ حذفها في هذا البيت تقدم نفي على القسم. يقول: لا والله لا ينادي الحي ضيفي.

والذي أراه أن حذف النافي قد ورد كثيرًا في أشعار العرب[٤]، وما اشترطه النحاة لإجازته يدور حول وضوح المعنى، لضمان التفرقة اللازمة بين الإيجاب والنفي.

لذا ساغ الحذف في بيتي أمية وأبي عائذ لأمن اللبس، ووضوح المعنى، ولم يسغ في بيت أبي ذؤيب، واعتبره بعض النحاة من ضرائر الشعر، وذلك لعدم تقدم نفي أو ما يدل على وجود نافي محذوف، ممَّا قد يؤدي إلى الإلباس، وهذا أولى بالقبول.

---

(١) البيت من المتقارب لأمية بن أبي عائذ الهذلي في شرح أشعار الهذليين صـ٤٩٣، وشرح الكافية الشافية ٨٤٥/٢، ٨٤٦، والتذييل ٣٨٩/١١، وخزانة الأدب ٩٣/١٠.

(٢) التذييل ٣٨٩/١١.

(٣) البيت من الوافر للمنتخل الهذلي في ديوان الهذليين ٢١/٢، وشرح الكافية الشافية ٨٥١/٢، والمساعد ٣١٨/٢.

(٤) يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٣٦٣/٤ وما بعده، وشرح ابيات المغني ٣٣٨/٧، وخزانة الأدب ٢٤٢/٩ وما بعده.

المبحث الثالث: ضرورة الإبدال

وهو منحصر في: إبدال حركة من حركة، وحرف من حرف، وكلمة من كلمة، وحكم من حكم[١].

- **فمن إبدال حكم من حكم**:

١- نصب الاسم بعد (واو) مع بإضمار فعل الكون:

يُشترط لنصب الاسم الواقع بعد (واو) بمعنى (مع) على المفعولية أن تكون مسبوقة بجملة مشتملة على فعل، أو اسم في معناه، نحو: (سِرْتُ وَالْطَرِيق)[٢].

وقد اختلف النحاة في نصب ما بعد (الواو) في قول أسامة الهذلي[٣]:

فما أنا والسَّيْرَ في مَتْلَفٍ ... يُبَرِّحُ بالذَّكَرِالضابط

الشاهد فيه نصب :السير دون أن يتقدمه فعل، أو اسم في معناه، وقد خُرِّج على أنَّه نُصب بإضمار فعل، كأنّه قال: "فما كنتُ أنا والسيرَ"، أو "فما أكونُ أنا والسيرَ"، ويرى النحاة أنَّ الرفع أجود[٤].

فقد اتفق النحاة على أنَّ العطف إن أمكن بلا ضعف من جهة المعنى، أو من جهة اللفظ أحق وأرجح من النصب على المعية[٥].

---

[١] ضرائر الشعر صـ٢١٦.

[٢] أوضح المسالك ٢١٢/٢.

[٣] البيت من المتقارب لأسامة بن الحارث الهذلي في ديوان الهذليين ١٩٥/٢، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ٨٩/١، والمفصل صـ٧٥، وشرح الكافية الشافية ٦٩٠/٢.

[٤] شرح المفصل لابن يعيش ٤٤٨/١.

[٥] المفصل صـ٧٥، وشرحه لابن يعيش ٤٤٥/١، وشرح الكافية الشافية ٦٩٠/٢، وتمهيد القواعد ٢٠٧٣/٤.

فالمشهور في نحو: ما أنت وعبد الله الرفع، لأن الأصل العطف، والرجوع إلى الأصل أولى من غيره، كما أنَّه لم يتقدم فعل أو ما يعمل عمله يمكن أن يعمل فيما بعد (الواو) ، فالنصب يحتاج إلى تقدير عامل[١].

ولكنَّه قد جاء في بيت أسامة الهذلي على خلاف المشهور، فقد ورد بنصب ما بعد الواو على أَنَّه مفعول معه، وهو مقصور على السماع عند بعض النحاة، والرفع الوجه؛ لأنَّه لا يوجد فعل ينصب، ولا يمتنع عطفه على ما قبله؛ لأنَّ الذي قبله ضمير مرفوع منفصل، والضمير المنفصل يجري مجرى الظاهر، فيجوز العطف عليه، فلذلك كان الوجه الرفع[٢].

وقد نسب سيبويه هذا الاستعمال لبعض العرب، ووصفه بالقلة، وتأوَّل النصب على إضمار (كان)[٣]، وإنَّما كان النصب قليلًا؛ للحاجة إلى تقدير وجود ما ليس في اللفظ، فلا يُصار إليه إلا بسماع[٤].

وهذا الباب قياس عند بعض النحاة، لكثرة الوارد عن العرب من النصب بعد: (كيف، وما) الاستفهاميتين على إضمار (كان)[٥]؛ لأنَّ (كان، وتكون ، وكنت) تقع ههنا كثيرًا[٦].

---

[١] المقاصد الشافية ٣/٣٣١.

[٢] المفصل صـ٧٥، وشرحه لابن يعيش ١/٤٤٦.

[٣] الكتاب ١/٣٠٣، المفصل صـ٧٥

[٤] شرح المفصل لابن يعيش ١/٤٤٨.

[٥] المفصل صـ٧٥، وشرحه لابن يعيش ١/٤٤٦، وشرح الكافية الشافية ٢/٦٩٠.

[٦] الكتاب ١/٣٠٣.

فقد علل سيبويه إضمار الفعل في نحو: ما أنت وزيدًا، بأن العرب يستعملون الفعل مع الاستفهام كثيرًا فيقولون: ما كنت وكيف تكون، إذا أرادوا معنى مع[١].

٢-إعمال (أنْ) المخففة المفتوحة في الظاهر:

إذا خففت (أن) المفتوحة بقي عملها؛ لتحقق مقتضاها، وهو إفادة معناها في الجملة الاسمية؛ لأنَّها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة، ووجب حذف اسمها، وكونه ضميرًا، وكون خبرها جملة. هذا ما عليه جمهور النحاة، نحو قوله تعالى: {عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى}[٢]، ففيها ضمير الشأن والحديث[٣].

وقد ذكر اسمها في قول جنوب بنت العجلان الهذلية[٤]:

بِأَنْكَ ربيع وغيث مريع ... وأَنْكَ هناك تكون الثمالا

والشاهد فيه في قولها : بأنك ربيع – وأنك تكون الثمالا، حيث صرح باسم (أن) المخففة في الموضعين، وهو ضمير مخاطب، والغالب فيه أن يكون

---

[١] الكتاب ٣٠٣/١، وتمهيد القواعد ٢٠٧٥/٤.

[٢] سورة المزمل آية ٢٠.

[٣] شرح المفصل لابن يعيش ٥٤٩/٤، وتحرير الخصاصة ٢٢٩/١، وأوضح المسالك ١/ ٣٥٧، ٣٥٨، والتصريح ٣٣٠/١.

[٤] البيت من المتقارب لجنوب أخت عمرو ذي الكلب في ديوان الهذليين ١٢٣/٣، والمقاصد النحوية ٧٥٥/٢، ونسبه ابن هشام لكعب بن زهير في تخليص الشواهد صـ٣٨٠، وليس في ديوانه، ونُسب لجنوب في خزانة الأدب ٣٨٣/١٠ بلفظ: (بأنَّك كنت الربيع المغيث ... لمن يعتريك وكنت الثمالا) بالتشديد، وعليه فلا شاهد فيه، ونسب لها في الحماسة البصرية صـ٦٦٣ برواية: (بأنَّك كنت الربيع المغيث ... لمن يعتفيك وكنت الثمالا)، وهو في الحماسة بالتشديد أيضًا، كما نُسب لعمرة بنت العجلان في شرح أبيات المغني ١٥٠/١.

ضميرًا للشأن، كما جاء الخبر في الموضع الأول مفردًا، وقد عدَّه النحاة من قبيل الضرورة الشعرية، ولا يجوز في اختيار الكلام [١].

ففي البيت أكثر من شذوذ:

الأول: ظهور اسم (أن) المخففة المفتوحة.

الثاني: مجيء اسمها ضميرًا للمخاطب، والغالب كونه ضميرًا للشأن[٢].

الثالث: مجيء الخبر مفردًا في الموضع الأول، وفي الثاني جملة فعلية، والغالب فيه أن يكون جملة اسمية[٣].

وإنَّما اشترط في اسمها أن يكون مضمرًا محذوفًا؛ لأنَّ (إن) المكسورة ثبت إعمالها في الظاهر دون المفتوحة، فقدَّروا عملها في المضمر لئلا ينحط الأقرب عن الأضعف[٤].

كما وجب كون خبرها جملة لاشتمالها على المسند والمسند إليه؛ محافظة على الأصل حيث لا يذكر الاسم[٥].

وقد ورد إعمالها في المضمر الظاهر فيما حكاه بعضُ أهل اللغة: "أظنُّ أنْكَ قائمٌ، وأحسب أنْهُ ذاهبٌ"[٦].

---

[١] الإنصاف ١٦٨/١، وتحرير الخصاصة ٢٩٩/١، وأوضح المسالك ٣٥٧/١.

[٢] لم يكن اشتراط مجيء اسم (أن) ضميرًا للشأن موضع اتفاق بين النحاة، يقول ابن مالك في شرح التسهيل ٤١/٢: " ولا يلزم كونه ضمير الشأن كما زعم بعضهم. بل إذا أمكن عوده على حاضر أو غائب معلوم فهو أولى".

[٣] شرح التسهيل لابن مالك ٤١/٢، والتصريح ٣٣٠/١.

[٤] التصريح ٣٣٠/١.

[٥] التصريح ٢٥٤/١.

[٦] الإنصاف ١٦٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٥٢/٤.

٣- خروج (سوى) عن الظرفية:

ذهب أغلب النحاة إلى أنَّ (سوى) –بالكسر، والضم مع القصر– ظرف غير متمكن[١]، وقد خرجت عن الظرفية في ديوان الهذليين، حيث جاءت مرفوعة على الفاعلية في قول أبي ذؤيب الهذلي[٢]:

فلم يبق منها سوى هامدٍ ... وسُفْع الخدودِ وغيْر النُؤي

فقد خرجت سوى في البيت عن الظرفية، ورُفعت على الفاعلية، وعده النحاة من ضرائر الشعر؛ فالشاعر لمَّا اضَّطر إلى إخراجها عن الظرفية جعلها بمنزلة (غير)، وحكم لها بحكم الأسماء، وهذا لا يكون في سعة الكلام[٣].

وللنحاة في خروج (سوى) عن الظرفية عدة مذاهب:

الأول: أنَّ سوى لا تستعمل في سعة الكلام إلَّا ظرفًا، ولا تخرج عن الظرفية فتكون بمنزلة (غير) ويحكم لها بحكم الأسماء إلَّا في ضرورة الشعر، فيكون بيت أبي ذؤيب السابق من باب الاضطرار، وإليه ذهب سيبويه، وأبو علي الفارسي، وابن جني، وابن عصفور [٤].

---

[١] المسائل الحلبية صـ٢٤٢، والبديع في علم العربية ٢١٨/١، وضرائر الشعر صـ٢٩٢، والتذييل ٣٥٢/٨.

[٢] البيت من المتقارب لأبي ذؤيب في ديوان الهذليين ٦٦/١، والمسائل الحلبية صـ٢٤١، والخصائص ٣٧١/٢.

ويروى الشطر الثاني من البيت في الديوان: وسفع الخدود معا والنؤي .

[٣] ضرائر الشعر صـ٢٩٢.

[٤] الكتاب ٣١/١، ٤٠٧/١، والمسائل الحلبية صـ٢٤٢، والخصائص ٣٧١/٢، وضرائر الشعر صـ٢٩٢.

وقد استدلُّوا على كونها ظرفًا بوصلهم (الذي) بها في: أتاني الذي سواؤك[١]، كما أنَّ العامل يتخطّاها، ويعمل فيما بعدها، ولا يكون ذلك في شيء من الأسماء إلّا ما كان ظرفًا[٢].

واستدلوا على عدم تصرفها بأنَّها لا تخص مكانًا من مكان فبعدت من الأسماء لاستيلاء الإبهام عليهما[٣].

وقد خرج أصحاب هذا المذهب بيت أبي ذؤيب على أحد وجهين:

الأول: أنَّ في (يبق) ضميرًا يعود على بعض ما تقدم هو فاعل لـ(يبق).

فقبل هذا البيت: عَلَى أَطْرِقَا بَالِيَاتِ الخِيَام .. إلا الثُّمامُ وإلا العِصِيُّ

فدل هذا على أنَّ المعنى: فلم يبق كثير أثر، فأضمره لذلك[٤].

الثاني: أن يكون استعمل (سوى) اسمًا بمنزلة (غير) للضرورة، واستحسنه ابن جني؛ لأنَّ بعده : وغير التمام وغير النؤي، فكأنَّه قال: لم يبق منها غير هامد[٥].

الثاني: أنَّ (سوى) تأتي دائمًا مرادفة لـ(غير)، ولا تكون ظرفًا، ولا يُلتزم فيها النصب، وإليه ذهب ابن مالك[٦]، وقد استدل بورودها متأثرة بالعوامل بكثرة في كلام العرب، وردَّه أبو حيان بأنَّها جاءت متأثرة بالعوامل في الشعر، وهو محل الضرورة[٧].

---

[١] الحجة في القراءات السبعة ٢٥١/١.

[٢] شرح المفصل لابن يعيش ٦١/٢.

[٣] الأصول في النحو ١٩٩/١.

[٤] المسائل الحلبية صـ ٢٤٢.

[٥] المسائل الحلبيات صـ ٢٤٢، والخصائص ٣٧١/٢.

[٦] التذييل ٣٥٢/٨.

[٧] يُنظر في ورودها عن العرب مرادفة لغير: التذييل ٣٥٤/٨، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٨.

وذهب الكوفيون إلى أنّها إذا استُثني بها خرجت عن حكم الظرفيّة إلى حكم الاسميّة، فصارت بمنزلة (غير) في الاستثناء، واستدلّوا على ذلك بجواز دخول حروف الجرّ عليها، كما تدخل على (غير)[١].

يقول الشاطبي: " ولها في الاستثناء من الحكم ما تقرر لغير؛ فتقول: قام القوم سواك، وما قام سواؤك بالرفع؛ لأنَّه فاعل، وما قام أحد سواؤك، وما مررت بأحدٍ سوائك، كما تقول ما قام غيرك، وما قام أحد غيرك"[٢].

الثالث: أنَّه ظرف متمكن يُستعمل ظرفًا كثيرًا، وغير ظرف قليلًا، وعليه العكبري [٣].

وهذا ما أميل إليه لكثرة ورودها عن العرب مرادفة لغير.

٤- جر (فوق) بـ(على):

من الظروف التي لا تتصرف (فوق، وتحت)، فقد اتفق النحاة على أنَّهما لا يستعملان إلا ظرفين أو مجرورين بـ (من)[٤]، نحو قوله تعالى: { فَخَرَّ عَلَيْهِمْ السَّقْف مِنْ فَوْقهمْ } [٥]؛ لأنَّ الجرَّ بـ (من) لا يخرج الكلمة عن الظرفية[٦].

وقد جاء لفظ (فوق) مجرورًا بـ(على) في قول أبي صخر الهذلي[٧]:

فأقسم بِاللَّه الّذي اهتَزَّ عَرْشُهُ ... على فَوْق سَبْع لا أعلّمه بطلا

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش٢/٦٢.

(٢) المقاصد الشافية ٣/٣٩٥.

(٣) اللباب ١/٣٠٩.

(٤) التذييل ٨/٥٩، وتمهيد القواعد ٤/٢٠٠٥، والهمع ٢/٢٠١.

(٥) سورة النحل آية ٢٦.

(٦) تمهيد القواعد ٤/٢٠٢٠.

(٧) البيت من الطويل لأبي صخر الهذلي في التمام في تفسير أشعار هذيل صـ٢١٥، وشرح التسهيل لابن مالك٢/٢٣٤، وتمهيد القواعد ٤/٢٠٠٥.

والشاهد في قوله: (على فوق سبع)، فقد جر (فوق) بـ(على) وذلك عند النحاة للضرورة الشعرية[١].

فالشاعر قد أخلص " فوق " اسمًا بإدخاله " على " عليها[٢]، وللزجاجي رأي خاص في هذه المسألة، فهو يرى أنَّ فوق تكون اسمًا، وظرفًا، فالاسم نحو: فوقك رأسك، برفع (فوق)؛ لأَن الفوق هو الرَّأس، والظرف نحو: فوقك بناء حسن[٣].

وقد فسره ابن الأنباري بأنَّه عندما يُقال: فوقك رأسك، أخبر بـ(فوق) عن الرأس؛ لأنَّه جعل الرأس هو الفوق، بخلاف ما لو قيل: فوقك قلنسوتك، فلا يجوز فيها إلا النصب[٤].

يقول فاضل السامرائي في نحو: (زيد خلفك) : " أنت إمَّا أن تقصد أنَّه موجود خلفك، فتنصب الظرف على هذا التقدير، وإمَّا أن تقصد أنَّ (زيدًا) هو الخلف فترفع الخلف"[٥].

وقد خص ابن عصفور الحكم بعدم تصرف (فوق) بكونها ظرفًا يفيد علو المرتبة في صفة من الصفات[٦]، والمعنى أنَّها إذا أريد بها العلو الحسي قد تتصرف، يقول ناظر الجيش: " وهذا خلاف ما قد عُرف أنَّه من لغة العرب"[٧].

---

[١] الهمع ٢٠١/٢.

[٢] التمام في تفسير أشعار هذيل ص٢١٥.

[٣] حروف المعاني والصفات للزجاجي صـ٢٦، ٢٧.

[٤] التذييل ٥٩/٨.

[٥] معاني النحو ١٩١/١.

[٦] المقرب ١٥٠/١.

[٧] تمهيد القواعد ٢٠٢٠/٤.

فالمشهور في لغة العرب لزومها النصب على الظرفية، كما أنَّها قد وردت في القرآن الكريم في أربعين موضعًا، ولم تُستعمل فيه إلَّا ظرفًا، أو مجرورة بـ(من)[١].

٥-إجراء الاسم الذي في آخره (ياء) مكسور ما قبلها مجرى الصحيح:

الاسم المعرب المفرد ينقسم إلى قسمين: صحيح، ومعتل، فالصحيح: مالم يكن حرف إعرابه ألفًا ولا ياءً قبلها كسرة، نحو:زيد، والمعتل ما كان بهذه الصفة، نحو: القاضي، ويسمى ما كان منه في آخره (ياء) قبلها كسر منقوصًا؛ لأنَّه نقص في حالتي الرفع والجر، فلم يظهر فيه إعراب[٢].

ولمَّا كان في تحريك (الياء) استثقال، لم يصح ظهور الضمة والكسرة فيها إلَّا في الضرورة[٣]، ومنه قول أبي خراش الهذلي[٤]:

تَرَاهُ وَقَدْ فَاتَ الرُّمَاةَ كَأَنَّهُ ... أَمَامَ الْكِلاَبِ مُصْغِيُ الخَدِّ أَصْلَمُ

والشاهد في قوله: مُصْغِيُ الخَدِّ، فقد ضمَّ (الياء) من الاسم المنقوص مجريًا حرف العلة مجرى الحرف الصحيح للضرورة.

وقد رواه السكري في شرحه لأشعار الهذليين بنصب (مصغي) على الحال، وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت[٥].

---

[١] دراسات لأسلوب القرآن ٦٣٧/٩.

[٢] المرتجل في شرح الجمل صـ٤٠.

[٣] المقاصد الشافية ٢٢٩/١.

[٤] البيت من الطويل لأبي خراش الهذلي في ديوان الهذليين ١٤٦/٢، بنصب (مصغي) على الحال، وعليه فلا شاهد في البيت، ونُسب له أيضًا في المعاني الكبير لابن قتيبة ٧٣٠/٢، ونُسب للهذلي دون تحديد في المقاصد الشافية ٢٢٩/١، وبلا نسبة وبرفع (مصغي) في البديع ٢٠/١، والممتع ص ٣٥٣، واللمحة في شرح الملحة ٧٧٨/٢.

[٥] شرح أشعار الهذليين صـ١٢١٩، والمرتجل صـ٤٠.

ويرى ابن الخشاب أنَّ تحريك الشاعر لياء المنقوص في هذا البيت، وردَّها إلى الأصل إذا اضطر، دليل على أنَّ الأصل فيها أن تتحرك في الرفع والجر بحركتي الإعراب[١].

٦-جمع ما لا يعقل بـ(الواو، والنون):

من شروط جمع المذكر السالم أن يكون الاسم علمًا، نحو: زيد، أو صفة قابلة لتاء التأنيث، نحو: مسلم، وقد يُشبَّه بما يعقل الدواهي، والأسماء المستعظمة، نحو: الآمرون، وقولهم للمطر الذي يعظم شأنه : وابلون[٢]، ومنه قول أبي صخر الهذلي[٣]:

تُلاعبُ الريحُ بالعَصْرَيْنِ قَسْطَلَه ... والوابلون وتَهْتانُ التَّجاوِيد

والشاهد في قوله: الوابلون، فإنَّه جمع وابل، وقد جمعه اضطرارًا بالواو، والنون مع أنَّه ليس بعلم، ولا صفة، ولا مسماه عاقل، فقد شبه المطر في عموم نفعه بالرجل الجواد الكثير الإحسان[٤].

يقول ابن هشام في حديثه عن جمع (أهل، ووابل) بالواو والنون: " فإنَّهما ليسا علمين ولا صفتين، ويزيد (وابل) بأنَّه لما لا يعقل وهو المطر الغزير، ولكن سهَّله أنَّه شُبِّه في عموم نفعه بالعاقل، وأنَّه في الأصل صفة من وبلت

---

[١] المرتجل في شرح الجمل صـ٤٠.

[٢] شرح التسهيل لابن مالك ٧٩/١.

[٣] البيت من البسيط لأبي صخر الهذلي في شرح ديوان الهذليين صـ٩٢٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٩/١، والتذييل ٣٠٨/١، وتخليص الشواهد صـ٦٨، والمقاصد النحوية ٢١٠/١

[٤] شرح التسهيل لابن مالك ٧٩/١، والمقاصد النحوية ٢١٠/١.

السماء الأرض تبلُها فهي وابلة، والأرض موبولة، ولهذا كسر على وبُّ َل كصوَّم"[١].

وأوافق ابن الناظم في تعليقه على بيت الهذلي الذي يقول فيه: " فإنه لما لا يعقل، فحقه ألا يصح، ولكنه ورد فوجب قبوله" [٢].

فقد أجمع النحاة على أنَّه لا يُجمع بالواو والنون إلَّا ما كان مذكرًا علمًا لمن يعقل، أو لصفات من يعقل[٣].

كما أنَّهم نصُّوا على أنَّ ما ليس حكمه أن يجمع بالواو والنون، إذا جمع بهما تغيَّرعمّا كان عليه قبل الجمع، لأنَّ حكمه ان يُكسَّر، ولا يُصحح كما يُصحح جمع ما يعقل، كما في: (مائَة) (مِئُونَ)، و(أَرْض) (أَرَضُون) بالفتح، وإنما غُير فيه لفظ الواحد؛ لأنه جمع على خلاف الأصل؛ لأن الأصل في الجمع بالواو والنون أن يكون لمن يعقل، ولكنهم لما جمعوه بالواو والنون غيَّروا[٤].

إلَّا أنَّه قد ورد لغرض بلاغي تنزيل غير العاقل منزلة العاقل في القرآن الكريم، والشعر، وذلك إذا غُلِّب ما يعقل على مالا يعقل لاجتماعهما، أو لوصف ما لا يعقل بصفات من يعقل، ومنه قوله تعالى تعالى: {فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِين}[٥] قيل: لأنه لَمّا وصفهما بالقول؛ والقول من صفات من يعقل، أجراهما مجرى من يعقل، ومنه أيضًا قوله تعالى: {إِنِّي

---

[١] كتاب تلخيص الشواهد صـ٦٨.

[٢] شرح ابن الناظم صـ٢٦.

[٣] أسرار العربية صـ٦٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٢١٤.

[٤] التعليقة على كتاب سيبويه ٤/٨٤، والإنصاف ١/٣٦.

[٥] سورة فصلت آية ٤١.

رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِين} [١]؛لأنه لَمّا وصفهم بالسجود، وهو من صفات من يعقل، أجراهم مجرى من يعقل[٢].

فجمع (وابل) على (وابلون) في بيت أبي صخر الهذلي وإن كان مخالفًا لقواعد النحاة، فهو جائز لغرض بلاغي، ألا وهو تنزيل ما لا يعقل منزلة من يعقل للتفخيم، أو للدلالة على تعظيم النفع.

- **ومن إبدال حرف من حرف**:

٧- الياء الساكنة المضموم ما قبلها:

الياء الساكنة المفردة المضموم ما قبلها إن كانت في جمع أُبدلت الضمة كسرة وصحَّت الياء، وإن كانت في (فُعْلى) جاز الوجهان، وإن كانت في مفرد غير (فُعلى) الصفة قلبت ياؤه واوًا، نحو: موقن[٣].

وقد اختلف النحاة في قول أبي جندب الهذلي: (مضوفة) لما يحذر منه، من ضاف – يضيف، وقد ورد في قوله [٤]:

وكنتُ إذا جارِي دعا لِمضُوفَةٍ ... أُشَمِّرُ حتى يبلغ الساقَ مِئْزَرِي

والشاهد في قوله: لمضوفة، إذ أصلها مضيفة، فنقلت الضمة إلى الضاد، فانقلبت الياء واوًا في غير(فعلى) اسمًا، وغير (فعلى) جمعًا، والقياس فيه: مضيفة، على ما ذهب إليه سيبويه والخليل من إبدال الضمة فيه كسرة كما

---

[١] سورة يوسف أية ١٢.

[٢] أسرار العربية صـ٧٦.

[٣]توضيح المقاصد ١٥٨٨/٣.

[٤] البيت من الطويل لأبي جندب الهذلي في ديوان الهذليين ٩٢/٣، وتهذيب اللغة ٥٣/١٢، والمحكم والمحيط ٥٣٠/٧، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٨٤/٤، والمقاصد النحوية ٢١١٩/٤.

والشطر الثاني في الديوان بلفظ: أشمر حتى ينصف الساق مئزرى.

فُعل في الجمع؛ لتسلم الياء، فهذا البيت عند سيبويه ومن تبعه شاذ في القياس والاستعمال[١] .

وهو عند الأخفش قياس، فقد ذهب إلى إقرار الضمة، وقلب الياء واوًا، مستدلًّا بما ورد في البيت السابق من قوله (مضوفة) من ضاف يضيف[٢]، وقد خُصَّ إبدال الضمة كسرة لتسلم الياء بالجمع؛ لأنَّ فيه ثقلًا ليس في المفرد، فالجمع يُقلب فيه ما لا يُقلب في المفرد؛ لأنَّه أدعى إلى التخفيف؛ فأوثر بأخف الإعلالين[٣].

يقول ابن جني: " أصل (مَعِيشة) إذا كانت مفعُلة عند الخليل: مَعْيُشَة، فنقل الضمة إلى العين، فانضمت وبعدها ياء ساكنة، فأبدل الضمة كسرة؛ لتسلم بعدها الياء، فصارت : مَعِيشة .....وكان أبو الحسن الأخفش يخالفه، ويقول في (مَفْعُلة) من العيش: مَعُوشة، وفي فُعْل من البيع: بُوع" [٤].

وقيل إنها لغة لبعض العرب، يقول الأزهري: " والمَعُوشة لغة الأزد" [٥].

ويؤيده ما حكاه ابن جني عن الأصمعي أنَّ الريح الحارة يقال لها: هَيْف، وهُوف، وقد ردَّ استدلال أبي الحسن به في أن يقول في "فُعْل" من البيع: بُوع؛ لأنه يجوز أن يكونا لغتين، فيكون هيف من الياء، وهوف من الواو[٦].

---

[١] شرح شافية ابن الحاجب ٣٨٣/٤، وتوضيح المقاصد ١٥٨٨/٣، والمقاصد النحوية ٢١١٩/٤.

[٢] شرح شافية ابن الحاجب ٣٨٣/٤، وتوضيح المقاصد ١٥٨٩/٣.

[٣] تمهيد القواعد ٥٠٧٥/١٠، وتوضيح المقاصد ١٥٨٩/٣.

[٤] المنصف صـ٢٩٦، ٢٩٧.

[٥] التهذيب للأزهري ٣٩/٣.

[٦] المنصف صـ٢٩٩.

يقول الصحاري في كتابه الإبانة:" والمضُوفَةُ مَفْعُلَةٌ من التضَيُّف. تقول: نزلت بهم مضوفة من الأمر، أي: شدَّة"[١]، وقد سبقه ابن فارس إلى هذا الاستعمال[٢].

وقد رُدَّ استدلال الأخفش ببيت أبي جندل بأنَّه شاذ لا يُبنى عليه القواعد، كما قيل إنَّ مضوفة من أضاف إذا أشفق رباعيًا من ذوات العين، ومن روى: ضاف يضيف فهو قليل[٣]، فإن ثبت أنَّها واوية من مادة (ض و ف) فهي على القياس كمقولة[٤].

وقد علق ابن جنّي على ما ذهب إليه الأخفش بقوله: "ولولا قول العرب: مَبِيع بالياء دون مَبُوع، لكان قول أبي الحسن في فُعْل، ومَفْعُلة: بُوع، ومَعُوشة قولًا حسنا. ولكن قولهم: مبيع هو الذي أفسد هذا المذهب على أبي الحسن"[٥].

والذي أراه أحرى بالقبول هو ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه؛ لأنَّه الأخف نطقًا، ويدل على صحة ما ذهبوا إليه أنَّهم قد قالوا في الحُور: الحِير، وأصله الواو، فإذا كانوا قد هربوا مما أصله الواو إلى الياء، فألَّا تُقلب الياء واوًا في الجمع، وأن يصححوها ياءً أجدر، وقول الخليل في: معيشة، ومبيع، أقوى؛ لقولهم كلهم:مبيع، ولم يقولوا: مبوع[٦].

---

[١] الإبانة في اللغة العربية ٤٠٨/٣.

[٢] مجمل اللغة ٥٧١.

[٣] المنصف صـ٣٠١، وتوضيح المقاصد ١٥٨٩/٣.

[٤] شرح شافية ابن الحاجب ٣٨٤/٤.

[٥] المنصف صـ٣٠٠.

[٦] المرجع السابق ٣٠٠.

وقد ورد هذا الأستعمال في قول أبي عمارة بن أبي طرفة: أنت تجيب دعوة المضوف، ومعناه: الملجأ المضاف[١].

٨- استعمال بعض حروف الخفض موضع بعض:

عدَّ ابن عصفور وأبو حيان إبدال الكلمة من الكلمة من ضرائر الشعر، ومنه استعمال بعض حروف الجر موضع بعض[٢].

ومنه قول أبي ذؤيب الهذلي[٣]:

وكَأَنَّهُنَّ رَبَابَةٌ وَكَأَنَّهُ ... يَسَرٌ يَفِيضُ عَلَى القِدَاحِ ويَصْدَعُ

والشاهد فيه مجيء على بمعنى الباء، فهو يريد: يفيض بالقداح[٤].

و(على) موضوعة في الأصل لمعنى العلو حقيقة أو مجازًا، حسًّا أو عقلًا[٥]، وقد وقعت (على) موقع (الباء) كثيرًا في كلام العرب، ومنه قولهم: اركب على اسم الله، أي: باسم الله[٦].

ومجيء حرف بمعنى حرف آخر، ووقوعه موقعه هو مذهب الكوفيين. والبصريون يذهبون إلى القول بالتضمين[٧].

---

[١] التمام في تفسير أشعار هذيل صـ١٥٢.

[٢] ضرائر الشعر صـ٢٣٣، وارتشاف الضرب ٥/٢٤٤٠.

[٣] البيت من الكامل لأبي ذؤيب الهذلي في الديوان ١/٦، والمفضليات صـ٤٢٤، والإبانة في اللغة ١/٣٧٤، وأمالي ابن الشجري ٢/٦١٠، وضرائر الشعر صـ٢٣٣.

[٤] ضرائر الشعر صـ٢٣٣.

[٥] الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ٢/٢٢٧.

[٦] البديع في علم العربية ١/٢٦٧، والإبانة في اللغة ١/٣٧٤.

[٧] التذييل ١١/٢٣٣، إلى ١١/٢٣٨.

وقد استدلَّ الكوفيون بقوله تعالى: { حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَ}[1]، فقد ذهبوا إلى أنَّ المعنى في البيت يفيض بالقداح، وفي الآية: بألَّا قول، أمَّا البصريون فيقولون بالتضمين، فقول أبي ذؤيب: يفيض على القداح متعلق بمحذوف، أي: يفيض صائحًا على القداح، والآية الكريمة على تضمين حقيق معنى حريص، وقول العرب: اركب على اسم الله، على معنى اركب معتمدًا على اسم الله[2].

وقد فسَّر البطليوسي (على) في بيت أبي ذؤيب على وجهين:

الأول: أنَّ بيت أبي ذؤيب يختلف عن قولهم: اركب على اسم الله؛ لأنَّ على في: اركب على اسم الله متعلقة بمحذوف، ولها موضع من الإعراب، وهي متعلقة بالحال التي نابت منابها، والتقدير: اركب معتمدًا على اسم الله، وفي البيت متعلقة بنفس يفيض؛ لأنَّه يُقال: أفاض بالقداح إذا دفع بها، فالظاهر ان (على) تقع بدلًا من الباء؛ لأنَّ: دفعت به، معناه أوقعت عليه الدفع، وهذا التأويل مبني على أن تكون (يصدع) بمعنى يفصل الحكم ويبينه.

الثاني: أن تكون (يصدع) بمعنى: يصيح، فتكون على متعلقة بيصدع، والمعنى: يصدع على القداح، بمعنى يصيح عليها، فتقدم الجار على ما يتعلق به[3].

وأرى أن ما ذهب إليه البصريون من القول بالتضمين أولى بالقبول؛ لأن القول بالتضمين في الأفعال التي تعلقت بها الحروف أولى من استعمال بعض حروف الجر موضع بعض.

---

[1] سورة الأعراف من الآية ١٠٥.

[2] التذييل ٢٣٨/١١.

[3] الاقتضاب في شرح أدب الكاتب ٢٨٧/٢، و ٢٨٨، و٢٨٩.

٩-إبدال الكسرة من السكون في (فعْل) ساكن العين:

ومنه قول أبي عمارة بن أبي طرفة الهذلي[١]:

وكل سَهْمٍ حَشِرٍ مَشُوفِ

ومعناه: ملزق جيد القذذ والريش. وأصله: حشر بفتح فسكون[٢]، ويرى ابن جني أنَّ في كسر عين (حشر) قولين:

الأول: أنَّه في الأصل: (فعْل) ساكن العين، إلا أنَّه اضطر إلى تحريكه وكسره؛ للحاجة إلى إقامة الوزن، فقال: (حشِر).

الثاني: أنَّ أصله (حشِر) بالكسر، ولكنه أسكن تخفيفًا، وهو قد أخرجه على أصله بالكسر؛ وذلك لأنَّ (فعِل) بالكسر في الصفات أكثر في الاستعمال، وأقيس من (فعْل) بالسكون؛ وذلك لسببين:

١-أنَّ سكون العين هو الأصل، والاسم الأول فكثر (فعْل) في الأسماء، وحركة العين زيادة وفرع، والصفات فروع، فكثر (فعِل) في الصفات ليضم الفرع إلى الفرع، كما ضم الأصل إلى الأصل.

٢-أن (فعِل) بوزن الفعل، نحو: علِم، والصفة أشبه بالفعل، و(فعْل) مثال لا يوجد في الأفعال، فلذلك كان في الصفة قليلًا منفردًا[٣].

يقول ابن سيده: " وفي شعر هذيل: سهم حشِر، فإمَّا أن يكون على النسب كـ(طعِم)، وإمَّا أن يكون على الفعل توهَّمُوه، وإن لم يقولوا: حشِر "[٤].

---

[١] من الرجز لأبي عمارة في شرح أشعار الهذليين صـ١٥٣ ، والتمام في تفسير أشعار هذيل صـ١٥٣، وتاج العروس ٢٤/١١.

[٢] تاج العروس ٢٤/١١.

[٣] التمام في تفسير أشعار هذيل صـ١٥٤.

[٤] المحكم والمحيط ١٠٥/٣.

وقد ورد كسر عين (فعْل) أيضًا في قول أبي صخر[١]:

بضربٍ يُطاطي البيضَ من فوق رُؤْوسِهم..... إذا أكرهت فيهم سَمِعْتَ لها قصِلا

والشاهد في قوله: (قصِلًا)، أي: قطعًا، حيث كسر عين الكلمة، والقياس أن يُقال: (قصْلًا) بالسكون[٢].

وقد ورد إسكان عين (فضلات)، وهي اسم لا وصف ضرورة في قول أبي صخر الهذلي[٣]:

لكنْ يُقِر العَينَ والنَّفْس أَنْ تَرَى ...بُعقْدَتِه فَضْلاَتِ زُرْقٍ دوَاعبِ

والشاهد في قوله: (فضْلات) ساكنة الثاني، جمع (فضلة)، وكان القياس (فضَلات) بتحريك الثاني؛ لأنَّه اسم، فخففه في الشعر ضرورة[٤].

---

[١] البيت من الطويل لأبي صخر في التمام في تفسير أشعار هذيل صـ٢١٧.

[٢] البيت من الطويل لأبي صخر في التمام في تفسير أشعار هذيل صـ٢١٧.

[٣] البيت من الطويل لأبي صخر الهذلي في والتمام في تفسير أشعار هذيل صـ١٧٨، ١٨٠، و أساس البلاغة ٢٨٧/١، ولسان العرب ٣٧٧/١.

[٤] إيضاح شواهد الإيضاح ٧٧٧/٢.

الخاتمة

من خلال دراستي للضرورة الشعرية في ديوان الهذليين توصلت إلى النتائج التالية:

١-اختلف النحاة في تحديد مفهوم الضرورة فمنهم من يرى أنَّها ما اضطر إليه الشاعر، ولا مندوحة له عنه، ومنهم من يرى أنَّها تطلق على ما جاء في الشعر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا، ومن خلال البحث اطمئن الباحث إلى أنَّ الخروج عن القاعدة في الشعر -أحيانًا- يكون اختيارًا من الشاعر، فمن خلال تقطيع بعض الأبيات الواردة في البحث تبين أنَّ الشاعر لو التزم بالقاعدة النحوية، لم يكن ليكسر وزن البيت.

ففي مسألة صرف صيغة منتهى الجموع في قول أبي كبير: (مِمَّنْ حَمَلْنَ به وهُنَّ عَواقِدٌ)[١]، لو حذف الشاعر التنوين من (عواقد)، وجاء البيت موافقًا لقواعد النحاة لما انكسر وزن البيت.

وكذلك في مسألة إجراء المعتل مجرى الصحيح في إثبات حرف العلة في قول المتنخل الهذلي: (أَبِيتُ عَلَى مَعَارِيَ فَاخِرَاتٍ)[٢].

وأيضًا في مسألة حذف الفاء من جواب الشرط في قول أبي ذؤيب: (فَقُلتُ تَحَمَّلْ فَوْق طَوْقِك إنهّا)[٣].

ولكن الغالب على مسائل البحث هو خروج الشاعر عن قواعد النحاة لإقامة وزن البيت، وهذا يرجح أنَّ الضرورة هي خروج الشاعر عن قواعد النحاة إمَّا

---

[١] ينظر البحث ص١٦

[٢] ينظر البحث ص١٩.

[٣] ينظر البحث ص٢٤.

لأنَّه اضطره إلى ذلك وزن الشعر وموسيقاه، وإمَّا أن يكون هذا الخروج جاء موافقًا للهجة قبيلته، وسليقته اللغوية.

٢-اتضح لي من خلال البحث أنَّ عددًا غير قليل من الضرورات المرصودة في الديوان هي استعمالات لهجية لقبيلة هذيل؛ بدليل تكرارها في الديوان.

ويظهر هذا جليًّا في مسألة (حذف التاء الواقعة محل الفاء في افتعل)، في قول صخر الغي: تَجَهْنا غادِيَين فساءلتْنِي، حيث تكرر هذا الحذف في ديوان الهذليين، ومنه قول أبي جندب: (تَخِذْتُ غِرازَ إِثْرَهُمُ دَلِيلاَ)، وقول ساعدة : (يَتقِي به نَفيانُ كُلِّ عشيّة)، وقول أبي ذؤيب: (تَنَاوَلُ أَطْرافَ الْقِرَانِ وَعَيْنها). ومنه أيضًا حذف (لا) النافية في قول أبي ذؤيب: (وأَنْسَى "نُشيْبةَ" والجاهلُ)، وقول أبي عائذ: (نسيتك ما دام عقلي معي).

ويتضح ذلك أيضًا في إبدال الكسرة من السكون في (فعْل) ساكن العين، ومنه قول أبي عمارة بن أبي طرفة الهذلي: (وكل سَهْمٍ حَشِرٍ مَشُوفِ).

ممَّا يؤكد أنَّ للضرورة الشعرية علاقةً قوية باختلاف اللهجات، وأنَّه لابد من مراعاة هذا الاختلاف عند النظر في لغة الشعر، ودراستها.

وعليه فقد يكون بعض ما عدَّه النحاة من الضرورة هو انعكاس لسمة أو مدرسة شعرية خاصة بتلك القبيلة.

٣-اتضح من خلال البحث أنَّ الضرائر التي رصدها النحاة في ديوان الهذليين هي ضرائر حسنة لها وجه تُخرَّج عليه، فهي بعيدة عن القبح إذا ما قمنا بتطبيق القوانين التي وضعها سيبويه في حدِّ الضرورة، وهي أنَّ كل ضرورة ينبغي أن تعتمد على وجه يصلها بما يصح به الكلام بصلة ما لتكون صحيحة[١].

---

[١] الكتاب ٣٢/١.

فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد بعض الضرائر في الديوان فيها تشبيه ما فيه ضرورة بما لا ضرورة فيه، ومنه صرف مالا ينصرف تشبيهًا له بما يصرف ، فصرف مالا ينصرف فيه ردٌّ إلى الأصل؛ إذ الأصل في الأسماء الصرف.

كما أنَّ في حذف النون من (من) حملًا للأصل على الفرع، فكما حذفوا الحروف الأصول في الجزم حملًا على حذفهم الحركات، حذفوا النون من (من) لالتقائها ساكنة مع (لام) الآن تشبيهًا بالتنوين.

وفي مسألة تذكير المؤنث فيه ردُّ إلى الأصل، لأنَّ التأنيث فرع عن التذكير.

وفي مسألة حذف (الياء) وهي لام الفعل اجتزاءً بالكسرة فيه تشبيه لها بحذف الصلة إذا سكنت.

٤-ظهر من خلال البحث أثر تعدد الرواية في الحكم بالضرورة الشعرية في بعض الأبيات، ويظهر ذلك في بيت المتنخل الهذلي: (أَبِيتُ عَلَى مَعَارِيَ فَاخِرَاتٍ)، فرواية البيت في الديوان جاءت بإثبات حرف العلة، في حين أنَّ المازني رواه (على معارٍ)، فلا شاهد ولا ضرورة في البيت.

كما لعب اختلاف الرواية دورًا -أيضًا- في دخول قول جنوب: (بِأَنْكَ ربيع وغيث مريع) في نطاق الضرورة، فهو في الديوان بتخفيف (أن) فيكون من قبيل الضرورة، وفي الخزانة والحماسة البصرية بالتشديد، وعليه فلا ضرورة في البيت.

وكذلك في مسألة حذف التاء الواقعة محل الفاء في افتعل في بيت ساعدة الهذلي : (يتقي به نفيان كل عشية)

ومسألة إعمال (أن) المخففة المفتوحة في الظاهر، ومسألة: إجراء الاسم الذي في آخره (ياء) مكسور ما قبلها مجرى الصحيح.

وقد أظهر البحث أن عددًا من الأبيات قد اختلفت روايتها في كتب النحاة عن الديوان، وقد يرجع ذلك إلى أنَّ الرواة كانوا يروون الأبيات وفق لهجتهم الخاصة، وسليقتهم اللغوية.

وأرى أنَّ الضرورة الشعرية تحتاج إلى دراسة في ظل ربطها بتعدد الرواية، والبحث حول السبب في اختلاف الروايات للبيت الواحد، والبحث في مسألة: أي الروايات أحق بالاعتماد؟ حيث إن إحدى الروايات خارجة عن القاعدة، والأخرى لا ضرورة فيها، فبعض الأبيات مدونة في الديوان لا ضرورة فيها، في حين أنَّ روايتها في كتب النحاة تشتمل على الضرورة.

٥-اتضح من خلال البحث أنَّ الحذف سمة سائدة عند شعراء قبيلة هذيل، ممَّا يدل على أنَّ الإسراع في الحديث سمة لهم.

٦- -وافقت قراءة ابن مسعود إحدى الضرائر الموجودة في الديوان مما يدل على أنَّ الخروج عن القاعدة في بعض أبيات الديوان إنِّما هو لغة لهذيل لا ضرورة، وظهر ذلك في مسألة تذكير المؤنث.

٧-اختلف العلماء في موافقة الضرورة للغة من اللغات هل تخرجها عن الضرورة؟

فقد ذهب جمهور النحاة إلى أنَّ الضرائر التي استعملها بعض العرب في الكلام لا يخرجها عن الضرورة[١]، ومنهم من ذهب إلى أنَّ كل ما كان موافقًا للغة جاز القياس عليه.

٨-على الرغم من كثرة شعراء قبيلة هذيل، وأنَّ كتب النحاة زاخرة بأشعارهم، جاءت مواضع الضرورة التي رصدها النحاة في ديوانهم قليلة إذا ما قورنت بكثرة أشعارهم.

---

[١] الضرائر صـ٣٤.

فهرس الآيات القرآنية

	الآية	السورة
١	{ قَدْ بَدَت البَغْضَاءُ}	آل عمران
٢	{وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أُخْرَاكُمْ}	آل عمران
٣	{ حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَ}	الأعراف
٤	{ يَوْمَ يَأْتِ لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ إلاَّ بِإِذْنِهِ}	هود
٥	{إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِين}	يوسف
٦	{قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي}	يوسف
٧	{ فَخَرَّ عَلَيْهِمْ السَّقْف مِنْ فَوْقهمْ }	النحل
٨	{ قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا}	الكهف
٩	{فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ اِئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِين}	فصلت
١٠	{ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا}	الطلاق
١١	{ السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِه}	المزمل
١٢	{عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى}	المزمل

فهرس الآبيات الشعرية

	البيت	الشاعر
١	يَتقِي به نَفيانُ كُلِّ عشيّة فالماء فَوق مُتونه يَتصبَّب	ساعدة الهذلي
٢	ولكن يقر العين والنفس أن ترى بعقدته فضلات زرق دواعب	أبو صخر
٣	إِذا سَنَنُ الكَتِيبَةِ صدَّ عَنْ أُخْرَاتِهَا العُصَبُ	أبو العيال الهذلي
٤	لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فيهِ كَما عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ	ساعدة بن جؤية
٥	للهِ دَرُّكِ هل لَدَيْكِ مُعوَّلٌ ... لِمُكَلَّفٍ أم هل لوُدِّكِ مَطْلَبُ	أبو ذؤيب
٦	لو كان مِدْحةُ حَيٍّ مُنْشِراً أحدًا ... أحيَا أباكنَّ يا لَيْلَى الأَمادِيحُ	أبو ذؤيب
٧	وللقِسيِّ أزامِيلٌ وغمغَمةٌ ... حِسَّ الجَنوب تَسوقُ الماءَ والبرَدَا	عبد مناف الهذلي
٨	إِذَا نَضَخَت بِالْمَاءِ وَازْدَادَ فَوْرُهَا نَجَا وَهُوَ مَكْرُوبٌ مِنَ الْغَمِّ نَاجِد	أسامة الهذلي
٩	نسيتك ما دام عقلي معي ... أمد به أمد السرمد	أمية بن عائذ
١٠	تَجَهْنا غادِيَين فساءلتْني ... بواحدها وأَسأَل عن تَلِيد	صخر الغي
١١	تُلاعبُ الريحُ بالعَصْرَيْنِ قَسْطَلَه والوابلون وتَهْتانُ التَّجاوِيد	أبو صخر الهذلي
١٢	كَأَنَّهُمَا مِلْآنَ لَمْ يَتَغَيَّرَا ... وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ	أبو صخر
١٣	فَقُلتُ تَحَمَّلْ فَوْق طَوْقِك إنهّا ...مُطَبَّعَةٌ مَن يَأتِها لا يَضِيرُها	أبو ذؤيب

١٤	وكنتُ إذا جارِي دعا لِمضُوفَةٍ ... أُشَمِّرُ حتى يبلغ الساقَ مِئْزَرِي	أبو جندب الهذلي
١٥	ولا أدرِ مَنْ ألقى عليه ثيابَه ... ولكنه قد سُلَّ عن ماجدٍ محضِ	أبو خراش الهذلي
١٦	وَلَمْ يَكُ مَثْلُوجَ الفُؤَادِ مهبَّجًا أَضَاعَ الشبابَ في الربيلةِ والخَفضِ	أبو خراش
١٧	أَبِيتُ عَلَى مَعَارِيَ فَاخِرَاتٍ ... بِهنَّ ملُوَّبٌ كَدَمِ العِبَاطِ	المتنخل الهذلي
١٨	فلا والله نادى الحيُّ ضَيْفِي ... هُدُوءًا بالمساءَة والعِلاط	المتنخل
١٩	فما أنا والسَّيْرَ في مَتْلَفٍ ... يُبَرِّحُ بالذَّكَرِالضابط	أسامة بن الحارث
٢٠	قد أَصبحَتْ أمُّ الخِيارِ تَدَّعى ... علّى ذَنْباً كلُّه لم أَصْنَع	أبي النجم العجلي
٢١	فَأَجَبتُها أَمَّا لِجِسمِيَ أَنَّهُ أَوْدَى بَنِيَّ مِنَ البِلادِ فَوَدَّعو	أبو ذؤيب
٢٢	وكَأَنَّهُنَّ رَبَابَةٌ وَكَأَنَّهُ . يَسَرٌ يَفِيضُ عَلَى القِدَاحِ ويَصْدَعُ	أبو ذؤيب
٢٣	بَيْنَا تُعَانِقُهُ الكُمَاةُ وَرَوْغُهُ. يَوْمًا أَتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلْفَعُ	أبو ذؤيب
٢٤	وكل سَهْمٍ حَشِرٍ مَشُوفِ	أبي عمارة بن أبي طرفة
٢٥	وَخَرْقٍ تَجَاوَزْتُ مَجْهُولَهُ ** بِوَجْنَاءَ حَرْفٌ تَشَكَّى الْكَلَالَا	جنوب
٢٦	بِأَنْكَ ربيع وغيث مريع ... وأَنْكَ هناك تكون الثمالا	جنوب
٢٧	بضربٍ يُطاطي البيضَ من فوق رُؤْوسِهم إذا أكرهت فيهم سمعت لها قصلا	أبو صخر

٢٨	فأقسم بِاللَّه الّذي اهتَزَّ عَرْشُهُ ... على فَوْق سَبْع لا أعلّمه بطلا	أبو صخر
٢٩	تَنَاوَلُ أطْرافَ الْقِرَانِ وَعَيْنها * كَعَيْنِ الْحُبَارى أخْطَفَتْها الأجادِلُ	أبو ذؤيب
٣٠	مِمَّنْ حَمَلْنَ به وهُنَّ عَواقِدٌ .حُبُكَ النِّطاق, فشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلِ	أبو كبير
٣١	هُذَيْلُ حَمُوا قَلْبَ الحِجَازِ وَإِنَّمَا .حِجَازُ هُذَيلِ يَفْرَعُ النَّاسَ مِنْ عَلِ	أمية بن أبي عائذ
٣٢	إنّي إذا مَا حَدَثٌ أَلَمَّا ... دَعَوتُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَ	أبو خراش الهذلي
٣٣	تَرَاهُ وَقَدْ فَاتَ الرُّمَاةَ كَأَنَّهُ أَمَامَ الْكِلاَبِ مُصْغِيُ الخَدِّ أَصْلَم	أبو خراش
٣٤	يا لَيْت شعري وَلَا منجي من الْهَرم ... أم هَل على الْعَيْش بعد الشيب من نَدم	ساعدة بن جؤية
٣٥	تَخِذْتُ غِرازَ إِثْرَهُمُ دَلِيلاَ وَفَرُّوا فِي الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي	أبو جندب
٣٦	فلم يبق منها سوى هامدٍ ... وسُفْع الخدودِ وغيْر النُؤي	أبو ذؤيب
٣٧	وأنْسَى "نُشيْبةَ" والجاهلُ الـ .. مُغَمَّرُ يَحسَبُ أنِّي نَسِيٌّ	أبو ذؤيب

ثبت المصادر والمراجع

١-الإبانة في اللغة العربية للصحاري، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة – د. نصرت عبد الرحمن – د. صلاح جرار – د. محمد حسن عواد – د. جاسر أبو صفية، الناشر: وزارة التراث القومي والثقافة – مسقط – سلطنة عمان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.

٢-الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة أمير الطبعة الثانية، تاريخ النشر: ١٣٥٤هـ-١٩٧٥م، الناشر: منشورات الرضي بيدار.

٣-ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي، تحقيق : د/رجب عثمان محمد، مراجعة: د/رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

٤-أساس البلاغة للزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

٥-الأصول في النحو لابن السراج ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان –بيروت.

٦-الأغاني لأبي الفرح علي بن الحسين الأصفهاني،المجلد الحادي والعشرون، تحقيق: د/ إحسان عباس–د/ إبراهيم السعافين– الأستاذ بكر عباس، دار صادر– بيروت– الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ– ٢٠٠٢م.

٧-الاقتراح في أصول النحو، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: د. محمود فجال، الناشر: دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩م.

٨-الاقتضاب في شرح أدب الكاتب لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البطليوسي، تحقيق: الأستاذ مصطفى السقا – الدكتور حامد عبد المجيد، الناشر: مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة.

٩- أمالي ابن الشجري، تحقيق:محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، سنة النشر: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٠-الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري، وبحاشيته: «الانتصاف من الإنصاف» لمحمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

١١-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، تحقيق: : يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى.

١٢- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.

١٣-الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسيّ، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ - ١٩٦٩ م.

١٤- البحر المحيط لأبي حيان، تحقيق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: ١٤٢٠ هـ.

١٥-بحوث ومقالات في اللغة، لرمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة

الطبعة: الثالثة ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

١٦-البديع في علم العربية لابن الأثير، تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

١٧- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، تأليف: الفيروزآبادى ، تحقيق: محمد علي النجار، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

١٨-تاج العروس من جواهر القاموس لمحمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، تحقيق: جماعة من المختصين، إصدار: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت.

جـ١٠ تحقيق: إبراهيم الترزي، مراجعة: عبد الستار أحمد فراج١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

جـ٢٣تحقيق: إبراهيم الترزي، مراجعة: محمد سلامة رحمة- عبد اللطيف الخطيب-مصطفى حجازي، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

جـ٤٠تحقيق: د/ضاحي عبد الباقي، مراجعة: عبد اللطيف الخطيب ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٩- تاريخ ابن خلدون، تحقيق: أ/ خليل شحادة، د/ سهيل زكار، الناشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

-تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة لابن الوردي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٢٠-تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. عباس مصطفى الصالحي، الناشر: دار العربي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٢١-التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، الجزء الرابع الناشر: دار القلم بدمشق، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

الجزء السابع، والثامن، والحادي عشر الناشر: دار كنوز إشبيليا بالرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م.

٢٢-التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٣-التعبير القرآني لفاضل السامرائي، الناشر: دار ابن كثير بدمشق، سنة النشر: ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م، رقم الطبعة : الثالثة.

٢٤-التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٢٥- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية، للحسن بن محمد بن الحسن الصغاني، تحقيق: إبراهيم إسماعيل الأبياري، راجعه محمد خلف الله أحمد، السنة ١٩٧٧ م، الناشر: مطبعة دار الكتب، القاهرة.

٢٦-التمام في تفسير أشعار هذيل (مما أغفله أبو سعيد السكري)، لابن جني ، تحقيق: أحمد ناجي القيسي - خديجة عبد الرازق الحديثي - أحمد مطلوب، مراجعة: د. مصطفى جواد، الناشر: مطبعة العاني - بغداد، الطبعة: الأولى، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م

٢٦-تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.

٢٧-تهذيب اللغة لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.

٢٨-توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالكى للمرادي، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٢٩-الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة، الطبعة: الثانية، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤م.
٣٠- جمل من أنساب الأشراف، تأليف: أحمد بن يحي بن جابر البلاذري، تحقيق: سهيل زكار - رياض زركلي، سنة النشر: ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
٣١- جمهرة أشعار العرب لأبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي، تحقيق: علي محمد البجادي، الناشر: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.
٣٢-جمهرة أنساب العرب لابن حزم الأندلسي، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، الطبعة الخامسة، عام النشر: ١٩٦٢م.
٣٣-جمهرة اللغة لا بن دريد الأزدي، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.
٣٤-الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق: د فخر الدين قباوة – الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
٣٥حاشيتا ابن هشام على ألفية ابن مالك، تحقيق: جابر بن عبد الله بن سريع السريع، رسالة دكتوراة، قسم اللغويات- كلية اللغة العربية- الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العام الجامعي: ١٤٣٩-١٤٤٠هـ.
٣٦-الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم ، الناشر: دار الشروق – بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠١ هـ.
٣٧- حروف المعاني والصفات للزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨٤م.
٣٨- الحماسة البصرية ، تأليف: علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري، تحقيق: عادل سليمان جمال، الناشر، مكتبة الخانجي، سنة النشر: ١٤٢٠ – ١٩٩٩.

٣٩-خزانة الأدب لعبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٤٠-الخصائص لابن جني، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة.

٤١- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق.

٤٢-دراسات لأسلوب القرآن الكريم لمحمد عبد الخالق عضيمة، تحقيق: محمود محمد شاكر، الناشر: دار الحديث، القاهرة .

٤٣-ديوان الهذليين -مطبعة دار الكتب المصرية- القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩٥م.

٤٤-رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح لابن الطراوة، تحقيق: د/ حاتم صالح الضامن، عالم الكتب للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

٤٥-رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري التنوخي، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣ م.

٤٦- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف - مصر، الطبعة:الثانية، ١٤٠٠هـ.

٤٧١- سر صناعة الإعراب لابن جني، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٤٨- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي لأبي عبيد البكري، تحقيق: عبد العزيز الميمني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

٤٩-السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق:مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ الشلبي، الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة: الثانية، ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥ م.

٥٠-شرح أبيات سيبويه للسيرافي، تحقيق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، مراجعة: طه عبد الرءوف سعد،الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، عام النشر: ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤م.

٥١-شرح الأبيات المشكلة الإعراب للفارسي، تحقيق : الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨ م.

٥٢- شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاقن، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت، الجزء الأول- الطبعة الثانية، الجزء السابع –الطبعة الأولى، عام النشر: عدة سنوات (١٣٩٣ - ١٤١٤ هـ)

٥٣-شرح أشعار الهذليين لأبي سعيد السكري- مكتبة دار التراث –القاهرة، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مراجعة:محمود محمد شاكر، مطبعة المدني.

٥٤- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨مـ.

٥٥-شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد – د/ محمد بدوي المختون، الناشر: دارهجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م).

٥٦-شرح شافية ابن الحاجب للإمام الرضي، مع شرح لعبد القادر البغدادي، تحقيق:

د/محمد نور الحسن، د/ محمد الزفزاف، د/محمد محيى الدين عبد الحميد، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، عام النشر: ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥م.
٥٧–شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.
٥٨– شرح شواهد المغني للسيوطي، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، تعليق: الشيخ محمد محمود الشنقيطي، الناشر: لجنة التراث العربي، ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م.
٥٩–شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق: د/عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م.
٦٠–شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي،علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.
٦١–شرح المفصل لابن يعيش، تحقيق: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م.
٦٢–الشعر والشعراء لابن قتيبة الدينوري، الناشر: دار الحديث، القاهرة، عام النشر: ١٤٢٣ هـ.
٦٣–الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لأحمد بن فارس، الناشر: محمد علي بيضون، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.
٦٤–صفة جزيرة العرب للهمداني، تحقيق: محمد بن علي الأكوع، مكتبة الإرشاد– صنعاء، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ–١٩٩٠م.
٦٥– ضرائر الشعر لابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٠م.

٦٦- الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، تأليف: محمود شكري الألوسي، شرحه: محمد بهجة البغدادي، المطبعة السلفية بمصر ١٣٤١هـ.

٦٧-ظاهرة الحذف في ضوء الاستعمال اللغوي، تأليف الدكتور : إبراهيم محمد أبو اليزيد خفاجة- جامعة شقراء ١٤٣١هـ-٢٠١٠م- مركزالدراسات والبحوث الإنسانية-المغرب.

٦٨- الظواهر اللغوية في قراءة عبد الله بن مسعود، وعلاقتها بلهجة هذيل ، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة – جامعة الأزهر، تأليف: صلاح صالح أحمد عطية ، العدد: ملحق، سنة ١٩٨٩م..

٦٩-العُدّة في إعراب العُمدَة لابن فرحون المدني، تحقيق: مكتب الهدي لتحقيق التراث، الناشر: دار الإمام البخاري – الدوحةً، الطبعة: الأولى.

٧٠- العقد الفريد ، تأليف: أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، تحقيق: مفيد محمد قميحة، الناشر: دار الكتب العلمية، سنة النشر: ١٤٠٤ هـ- ١٩٨٣م، الطبعة الأولى.

٧١-العمدة في محاسن الشعر وآدابه، لابن رشيق القيرواني ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الجيل، الطبعة: الخامسة، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

٧٢-فصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٧٣-في تاريخ الأدب الجاهلي، المؤلف: علي الجندي، الناشر: مكتبة دار التراث، طبعة دار التراث الأول ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٧٤- القسطاس في علم العروض للزمخشري، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، الناشر: مكتبة المعارف بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية ، ١٤١٠ هـ ١٩٨٩ م.

٧٥-الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٧٦-الكشاف للزمخشري، تحقيق: مصطفى حسين أحمد، الناشر: دار الريان للتراث بالقاهرة - دار الكتاب العربي ببيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

٧٧- الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود ، تحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، عام النشر: ٢٠٠٠ م.

٧٨- الكنز في القراءات العشر لابن الوجيه الواسطيّ، تحقيق: د. خالد المشهداني، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م.

٧٩-لسان العرب لابن منظور، تحقيق: اليازجي، وجماعة من اللغويين، الناشر: دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.

٨٠-اللغات في القرآن أخبر به إسماعيل بن عمرو المقرئ عن عبد الله بن الحسين ، تحقيق: صلاح الدين المنجد- الطبعة الأولى، مطبعة الرسالة القاهرة ١٣٦٥هـ- ١٩٤٦م.

٨١- لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية للدكتور محمد حماسة عبد الطيف، الناشر: دار الشروق، الطبعة الأولى، سنة النشر: ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

٨٢-اللغة العربية معناها ومبناها، تأليف: د/ تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء- المغرب، طبعة ١٩٩٤م.

٨٣-لغة هذيل للكاتب: عبد الفتاح المصري، مجلة التراث العربي-اتحاد الكتاب العرب- دمشق، رقم العدد: ١٣-١٤، تاريخ الإصدار: ١يناير ١٩٨٤/١٤٠٤هـ.

٨٤- االلباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٨٥-اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي ، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى،١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٨٦- اللمع في العربية لابن جني، تحقيق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت١٩٧٢م.

٨٧- ما يجوز للشاعر في الضرورة، لمحمد بن جعفر القزاز القيرواني، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، الدكتور صلاح الدين الهادي، الناشر: دار العروبة، الكويت – بإشراف دار الفصحى بالقاهرة.

٨٨- مجمل اللغة لابن فارس ، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، دار النشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة الثانية – ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٨٩- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني ، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

٩٠- المحكم في نقط المصحف لأبي عمرو الداني، تحقيق: د. عزة حسن، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٧.

٩١-المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده المرسي ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.

٩٢-المخصص لابن سيده المرسي، تحقيق: خليل إبراهم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

٩٣-المذكر والمؤنث لأبي بكر، محمد بن القاسم الأنباري، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، الناشر: جمهورية مصر العربية – وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث، سنة النشر: ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م.

٩٤-المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ، تحقيق :علي حيدرن، دمشق،١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م.

٩٥-المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٨م.

٩٦-المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسيّ، تحقيق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق – دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

٩٧-المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى، دار المدني– جدة، الطبعة: الأولى، (١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ).

٩٨- مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥.

٩٩- معاني القراءات لمحمد بن أحمد الأزهري الهروي، الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب - جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.

١٠٠- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

١٠١- معاني القرآن للفراء، تحقيق:أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر الطبعة: الأولى .

١٠٢-المعاني الكبير لابن قتيبة الدينوري، تحقيق: المستشرق د سالم الكرنكوي ، وعبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني، الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن، بالهند، الطبعة الأولى ١٣٦٨هـ، ١٩٤٩م.

١٠٣-معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، تأليف: عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

١٠٤-المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ، تأليف: الدكتور جواد علي، الناشر: دار الساقي، الطبعة: الرابعة ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.

١٠٥-المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣.

١٠٦-المفضليات، تأليف: المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي ، تحقيق: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار المعارف - القاهرة، الطبعة: السادسة.

١٠٧-المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، الجزء الأول، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الناشر: معهد البحوث العلمية

وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

١٠٨–المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لبدر الدين العيني، تحقيق:

أ. د. علي محمد فاخر، و أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.

١٠٩–المقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ–١٩٩٤م.

١١٠– مقدمة ابن خلدون، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، الناشر: دار يعرب، سنة النشر: ١٤٢٥ هـ– ٢٠٠٤م، رقم الطبعة: ١.

١١١–المقرب لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود– علي محمد معوض، منشورات: محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى١٤١٨هـ–١٩٩٨م.

١١٢– المقصور والممدودلأبي علي القالي، تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.

١١٣–الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، الناشر: مكتبة لبنان، الطبعة: الأولى ١٩٩٦.

١١٤– من أسرار اللغة، تأليف: د/ إبراهيم أنيس، طباعة: مكتبة الآنجلو المصرية، الطبعة الثالثة ١٩٦٦م.

١١٥- المنتخب من غريب كلام العرب لعلي بن الحسن الأزدي الملقب بكراع النمل، المحقق: د محمد بن أحمد العمري، الناشر: جامعة أم القرى (معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي) الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

١١٦- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، الناشر: دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى في ذي الحجة سنة ١٣٧٣هـ - أغسطس سنة ١٩٥٤م.

١١٧- النشر في القراءات العشر لابن الجزري، تحقيق : علي محمد الضباع الناشر : المطبعة التجارية الكبرى .

١١٨-هذيل في جاهليتها وإسلامها، تأليف د/ عبد الجواد الطيب- الدار العربية للكتاب- ليبيا- تونس ١٩٨٢م.

١١٩-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر.

فهرس المحتويات

م	الموضوع
١	الملخص
٢	Abstract
٣	المقدمة
٤	التمهيد
٥	التعريف بالقبيلة
٦	نسب قبيلة هذيل –منازلهم
٧	شعرائهم
٨	عناية العلماء بشعر قبيلة هذيل
٩	التعريف بالديوان
١٠	الفصل الأول: المبحث الأول: مفهوم الضرورة الشعرية
١١	أنواع الضرورة
١٢	المبحث الثاني:(تعدد اللهجات–تعدد الرواية)العلاقة بين هذه المصطلحات والضرورة الشعرية
١٣	الفصل الثاني: المبحث الأول: ضرورة الزيادة
١٤	زيادة الحرف
١٥	صرف الممنوع من الصرف (صيغة منتهى الجموع)
١٦	إشباع الحركة فينشأ عنها حرف من جنسها
١٧	إثبات حرف العلة في الموضع الذي يجب حذفه فيه في سعة الكلام، إجراءً للمعتل مجرى الصحيح
١٨	الجمع بين الميم المشددة وحرف النداء:
١٩	زيادة (أم)
٢٠	المبحث الثاني: ضرورة الحذف
٢١	حذف نون (من)
٢٢	حذف الفاء من جواب الشرط

٢٣	تذكير المؤنث
٢٤	حذف (الياء)، وهي لام الفعل اجتزاءً بالكسرة
٢٥	حذف التاء الواقعة محل الفاء في افتعل:
٢٦	جمع (أخرى) على (أخرات)
٢٧	حذف حرف الجر ونصب مجروره توسعًا
٢٨	حذف (لا) النافية
٢٩	المبحث الثالث: ضرورة الإبدال
٣٠	نصب الاسم بعد (واو) مع بإضمار فعل الكون
٣١	إعمال (أَنْ) المخففة المفتوحة في الظاهر
٣٢	خروج (سوى) عن الظرفية:
٣٣	جر (فوق) بـ(على)
٣٤	إجراء الاسم الذي في آخره (ياء) مكسور ما قبلها مجرى الصحيح
٣٥	جمع ما لا يعقل بـ(الواو، والنون)
٣٦	استعمال بعض حروف الخفض موضع بعض
٣٧	إبدال الكسرة من السكون في (فعْل) ساكن العين
٣٨	الخاتمة
٣٩	فهرس آيات القرآن الكريم
٤٠	فهرس الأبيات الشعرية
٤١	ثبت المصادر والمراجع
٤٢	فهرس المحتويات